

إلى متى ستظل
الصحافة القومية
في حماية الدولة

دور لجان المراجعة في
تفعيل حوكمة الشركات
بالجهاز المصرفي

تحليل لمبررات وآثار
المبالغ والمعدلات
الحكومية في الضريبة
على دخل الأشخاص
الطبيين طبقاً
للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م

العمال



التجارة

AL MAL

WALTEGARA

مالية • اقتصادية - عامة
تصدر شهرياً - العدد ٤٥٥
شهر مارس - ٢٠٠٧
السعر جنيهان

معرض تكنوبرنت الثاني

أضخم معرض متخصص
لصناعات الطباعة والتعبئة والتغليف
بالشرق الأوسط وأفريقيا

على مساحة ١٢٥٠٠ م بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات

من ٢٦ - ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٧

يشترك فيه كبرى الشركات والمؤسسات في المجالات الآتية

- خامات ومستلزمات الطباعة وقطع الغيار
- أحدث معدات الطباعة العالمية والمحلية
- صناعة الإعلان وفصل الألوان
- صناعات الورق والأحبار
- الطباعة بكافة فروعها
- الصناعات التحويلية
- تكنولوجيا الطباعة
- التعبئة والتغليف

Organized by: Ahmed Hossain

technoprint2
EGYPT 2007
تكنوبرنت ٢

تنظيم



الجمعية العامة للصناعة
للطباعة والتعبئة والتغليف



الراعي الرئيسي

يوسف علام وشركاه
هايدلبرج

HEIDELBERG



مجالس التجارة والصناعة
Delta Trading & Commercial Agencies Ltd.

٢٣ شارع شريف - الدور الثالث - القاهرة - تليفون: ٣٩١٢١١١ - ٣٩١٢١١٢ فاكس: ٣٩١٢٧٠٤

23 Sherif at., Down Town, Cairo-Egypt Tel.: (202) 3962661-3962683 Fax: (202) 3962702

www.technoprintegypt.com

مجلة المال والتجارة

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً

العدد ٤٥٥ - مارس ٢٠٠٧ م

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أحمد عاطف عبد الرحمن

نائب رئيس التحرير
أ. د. طلعت أسعد عبد الحميد

نائب رئيس التحرير
أ. د. كامل عمران

* في هذا العدد *

صفحة

٢



كلمة التحرير

■ إلى متى ستظل الصحافة القومية في حضانة الدولة

رئيس التحرير

٤

■ دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات بالجهاز المصرفي
د. سهير الظملى

٢٢

■ تحليل لمبررات وآثار المبالغ والمعدلات الحكيمة في
الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين طبقاً للقانون ٩١
لسنة ٢٠٠٥

((الجزء ٢)) دكتور / عادل التابعى عبده الغزناوى

٣٤

■ دراسة تحليلية (للأحكام المستحدثة في قانون
الضرائب العقارية) تقديم / نيرة أحمد محمود شعيره

هيئة المحكمين

المحاسبة والضرائب :

١. د. عبد المنعم محمود
١. د. منير محمود سالم
١. د. شوقي خامطر
١. د. عبد المنعم عوض الله
١. د. محمود النافى
١. د. أحمد حجاج
١. د. أحمد الحابري
١. د. متصور حساند

إدارة الأعمال :

١. د. محمد سعيد عبدالفتاح
١. د. حسن محمد خير الدين
١. د. شوقي حسين عبدالله
١. د. محمود صادق باززع
١. د. على محمد عبدالوهاب
١. د. عبد المنعم حياى جني
١. د. عبد الحميد بهجت
١. د. محمد محمد ابراهيم
١. د. فتحى على محرم
١. د. السيد عبده ناجى
١. د. محمد عثمان
١. د. أحمد فهمى جلال
١. د. فريد زين الدين
١. د. شايست إدريس
١. د. عبدالعزيز مخيمر

الاقتصاد والإحصاء والتأمين :

١. د. أحمد الغندور
١. د. عبد اللطيف أبو الملا
١. د. حميدية زهران
١. د. سمير مكي
١. د. ابراهيم مهندي
١. د. صقر أحمد صقر
١. د. نشأت قهسسى
١. د. عادل عبد الحميد عز
١. د. العشري حسين درويش
١. د. رضا العبدل
١. د. نادية مكاوى
١. د. المعتز بالله جبر
١. د. محمد الزمان

القيم الأول خاص بنشر الأبحاث الحكيمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساندة كل في تخصصه

نصن النسخة

الاشتراكات

جمهورية مصر العربية جنيهاً

ليبيا ٥٠٠ درهم	سوريا ٥٠٠ ل.س
السودان ٤٠ جنيهاً	لبنان ٢٥٠٠ ليرة
الجزائر ٥ دينارات	العراق ١٠٠٠ فلس
الكويت ٨٠٠ فلس	الأردن ١ دينار
دول الخليج ١٠ دراهم	السعودية ١٠٠ ريالات

• الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل

جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار

الأمريكي فى جميع الدول العربية .

• ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالا بريدية

باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .

• الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة .

كلمة العدد

إلى متى ستظل الصحافة القومية في حماية الدولة

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبدالرحمن

رئيس مجلس الإدارة

كتابته بين صفحاتها .

الكشف عن الفساد المستشري الآن في كافة أروقة الحكومة حتى طال كل شيء ومعه بدأت تظهر مراكز قوى جديدة لها من السطوة ما تعطل به القوانين وتخلق لنفسها مساحة من الفساد على حساب مجموع الشعب ولم تكن الصحافة بمنأى عن الفساد والمفسدين وما ينشر وتتناوله بعض الأعلام ، ومن وقائع أثارها الجهاز المركزي للمحاسبات تؤكد حجم الفساد والكسب الحرام مما أوقعها في التعثر نتيجة لتراكمات الديون ومستحقات الدولة من ضرائب دمغة أو ضريبة مبيعات أو مستحقات التأمينات الاجتماعية منذ ضريت الصحف القومية بعرض الحائط بالقوانين واللوائح لصالح مجموعة من الأفراد سيطرت على مقدرات هذه الصحف مستغلة قرب موقعها

للصحيفة ومدى ما يلاقيه من قبول لدى الشارع المصرى .
فالمع والأشمل أن النجاح من نصيب من يكتب بحياد دون محاباة أو خوف



من السلطة ... يقول ما له وما عليه بشفافيه ويضع الحقائق أمام جمهور القراء مما يخلق نوع من الثقة في الصحيفة وفي كل ما يكتب فيها .

ليس الهجوم مجرد الهجوم على كل أفعال وتصرفات الحكومة ومن في السلطة ولكن الهجوم والنقد الذاتى المبني على أساس وقواعد تبعت الثقة فيما يتم

العمل الصحفي في كل مكان يخضع لقواعد أو الخسارة وإلى التوسع أو الانكماش في الإصدارات كل دار صحفية لها أهداف وخطه وأسلوب عمل يختلف فيه عن الأخرى وهذا ما لا نجاهد - في الصحافة القومية - نجدها اسطمية واحدة فيكون قراءة إحداهما يستغنى بها عن الأخريات - فالعقل والفكر والسياسة واحدة وتسير في اتجاه واحد في صالح الحزب الحاكم والحكومة .

الآن في السوق صحف مستقلة أوجدت لنفسها مكاناً في عالم الصحافة من خلال تبنيها لخط معين في التحرير والرأى مما زاد من انتشارها وزيادة توزيعها وأصبحت تغطي تكاليفها بل والبعض يحقق أرباحاً تساعد على مزيد من الإصدارات الخاصة .

الحكم أولاً وأخيراً للقراء وأسلوب التحرير والخط السياسى



مجلس واحد لجميع هذه الإصدارات الضعيفة في التوزيع.

انه لا وقت للمجاملات تحت أى شعارات شخصية تزيد من الخسائر والتي يدفعها دافعو الضرائب من قوتهم لابد أن ينال الإصلاح هياكل هذه المؤسسات لكي

يتم اختصارها إلى أربعة مؤسسات قوية بدلاً من هذا الضعف والذي يتمثل في التوزيع فهو المعيار والمقياس للنجاح والفشل .

والغذاء عن الصحافة القومية على إطلاقها معناها استمرار للفساد وخلق مراكز قوى جديدة وسوف تعيش من فشل إلى فشل ولا فائدة بأن يكون لدى الدولة مؤسسات صحفية ناجحة .

اننا نشاهد الحكومة بإعادة دراسة أوضاع المؤسسات الصحفية وإصلاح ما أفسده الدهر الآخرون وأن يحاسبوا عما اقترفوه في حق الشعب من سرقة ونهب لأموال الدولة في شكل ميزانيات مخزية ومزورة ، وأن يوضع برنامج إصلاح مالى وهيكل لهذه المؤسسات واختصار عددها .

لقد قالها رئيس تحرير المصور كلمة حق ونحن نؤكد عليها فإنه لابد أن تخلص النيات لمصلحة هذا الوطن .

والبنوك ولكن طالبا بأن تحظى بالمعاملة بالمثل مثل رجال الأعمال المتعثرين .

وهكذا المطلب لهم حق لأن الإدارة الجديدة والتي ليس لها يد في تهليب أموال هذه المؤسسات ، إنهم يصلحون ما أفسده الآخرون ويحملون المسؤولية وتركه ورثوها رغم أنوفهم فلهم العذر في مطلبهم العادل في سبيل منحهم حق جدولة الديونية ولكن المطلوب هو أن يعاد دراسة هياكل هذه الصروح الصحفية وأن تكون الدراسة الاقتصادية هي الأساس وأن تغطي كل صحيفة أعباءها دون اللجوء إلى خزينة الدولة من خلال المجلس الأعلى للصحافة .

فالكلمة المستمرة دليل أن هناك فشلاً إدارياً وتواجداً أحياناً لا ضرورة له مثل دار التعاون ودار الشعب وأكتوبر المصور كل هذه الدور يمكن أن يجمعهم صرح واحد يصدر من خلال هذه الإصدارات مع الدعم الكافي في التحرير والتنفيذ مما يساعد على إعادتها إلى مسار الربح والتخلص من الخسائر المستمرة والتي تتحملها ميزانية الدولة بدون مبرر سوى الحفاظ على كراسى بعض مجالس الإدارات والتي يجب حلها وأن يكون هناك

من الرئاسة فأعطت لنفسها قدراً من الحماية لم يمنح لها أساساً ولكن تركت التفسير والتخمين لمن يريد ، وخلقت لنفسها مراكز قوى وجعلت من القلم أداة إرهاب لكل من تطلوعه نفسه اختراق هذا الستار الحديدى الذى فرضوه على أنفسهم .

ولقد أعجبني رد الدكتور/ بطرس غالى على صفوت الشريف رئيس المجلس الأعلى للصحافة عند مطالبته إسقاط مديونيات الصحف القومية حفاظاً على هذا الصروح من الفساد - فكان رده بأنه لا يملك حق الإغفاء فهو ملك الشعب من خلال مجلس الشعب ونتمنى أن يستمر هذا الراى إلى أن تستعيد الدولة ما سلب منها بغير حق من رموز الفساد فى هذه المؤسسات .

لقد أعجبني ما نشر من رئيس تحرير المصور عبد القادر شهيب تحت عنوان (روشة إنقاذ للصحافة القومية) حيث قال بوضوح بأننا لا نطالب بإغفائنا أو إغفاء من سبقونا من الحساب والمساءلة ولا ينبغى أكل حق الدولة



دور لجان المراجعة في تفصيل حوكمة الشركات بالجهاز المصرفي

د. سهير الظنملي

مدرس المحاسبة بإكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مقدمة البحث

طبيعة وأهمية مشكلة البحث :

لقد ساهمت الأزمات المالية العالمية الأخيرة ، وبخاصة الأزمة المالية التي مرت بجنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٨ ، إضافة إلى انهيار شركتي إنرون وورلدكوم ، واكتشاف كم التلاعب الذي تم لإخفاء خسائر هذه الشركات قبل انهيارها والتلاعب الذي تم في حقوق المساهمين . مما حدا بالمساهمين والمستثمرين للبحث عن الشركات التي تتميز هيكلها بالسلامة والمتانة المالية لاتخاذ القرار الاستثماري السليم ، مما أدى لزيادة الحاجة إلى تحقيق الشفافية والعدالة في عرض الحسابات الختامية للشركات بالشكل الذي يكفل للمستثمرين إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد ، لذا ظهر مدى الاحتياج لقواعد الإدارة الرشيدة من خلال فكر حوكمة الشركات لكي تساعد على تقليل المخاطر وتحسين وتطوير الأداء وزيادة القدرة التنافسية وتحقيق الشفافية وزيادة القدرة

على جذب رؤوس الأموال وحماية حقوق المساهمين *

وقد جاء في التقرير الصادر عن اللجنة الخاصة بمجلس إدارة شركة إنرون للطاقة أن " المجلس قد أسند للجنة المراجعة واجبات واسعة لمراجعة الصفقات ، لكن اللجنة قامت بالمراجعة فقط بطريقة متعجلة وسطحية ، وقد أخفيت معلومات هامة عن مجلس الإدارة كأن يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات أخرى " وعليه يعتبر نجاح لجنة المراجعة في أداء مهامها أحد أهم ركائز نجاح حوكمة الشركات لأن أي خلل في هذا الدور يؤدي إلى حدوث فجوة في النظام الموضوع لتحقيق حوكمة الشركات بالمنظمة ^(١) .

وقد أدى فرض صندوق النقد الدولي لمصطلح الحوكمة أو الإدارة الرشيدة إلى انتشاره في الدول المتقدمة وتلك التي تطبق برامج الإصلاح الإقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إفريقيا وآسيا ، وقد بدأت مصر في تطبيق

القواعد التي حددها صندوق النقد الدولي من خلال الشروع في إصدار قانون لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة يتضمن إنشاء هيئة رقابية علي المحاسبين لمنع الفش والتلاعب ، وإصدار مشروع قانون جديد لسوق رأس المال يضمن حماية حقوق صغار المساهمين ، وإصدار قانون جديد للتقيد والحفظ المركزي للشركات بما يسهم في قيد الشركات القوية التي لا يقل رأسمالها عن ٢٠ مليون جنيه ، ومنع شركات السمسرة والوساطة المالية من التلاعب في أرصدة العملاء عن طريق وضع ضوابط لعضوية هذه الشركات في البورصة بحيث تسمح لكل شركة بالتداول بما يتناسب مع ملائمتها المالية ، كما منح قانون سوق رأس المال للمساهمين حق الاعتراض على قرارات الجمعية العامة للشركة في حالة رفض ٥ ٪ من حاملي أسهم الشركة لقرارات الجمعية العامة إذا رأت الجهات الرقابية أن هذه القرارات تعسفية تضر

بمصالح صغار المساهمين ، وقد وجهت البورصة المصرية إنذاراً لحوالى ٤٠٠ شركة من بين ١١٥٠ شركة مقيدة لعدم إصدارها لقوائمها المالية ^(٢) .

ولاشك أن ما تعرض له الجهاز المصرى من هزة قوية نتيجة لتضخم القروض نظير أصول وهمية للشركات الضامنة لتلك القروض ، وعدم مراعاة القواعد المصرفية السليمة فى منح القروض ، وإخفاء الشركات المقرضة لحجم القروض التى حصلت عليها من الهيكل التمويلي عن المساهمين وغياب الشفافية فى عرض البيانات المالية أدى كل ذلك بشكل مباشر لتفاقم الحاجة إلى تبنى مبادئ حوكمة الشركات فى الجهاز المصرى ، وفى هذا الصدد أكد تقرير Center for International Private Enterprise (CIPE) التابع للفرقة التجارية الأمريكية أنه على الرغم مما فى أسلوب حوكمة الإدارة من فوائد واضحة من تقليل للمخاطر وتحسين الأداء وتوفير فرص جذب رؤوس الأموال وزيادة القدرة التنافسية وتحقيق القابلية للمحاسبة عن الإضطلال بالمسؤولية الإجتماعية ، إلا أن السرعة التى تتسم بها العولمة جعلت الحاجة إلى فكر حوكمة الشركات مسألة ضرورية لا خيار عنها ^١ .

الدراسات السابقة :

١ - دراسة Abbott & Suzan عام (٢٠٠٠)

تناولت هذه الدراسة أثر وجود لجنة مراجعة فعالة ومستقلة على تخفيض احتمالات الفشل فى القوائم المالية من خلال فحص

عينة مكونة من ١٥٦ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية (٧٨) شركة منها تعرضت لعقوبات من هيئة سوق المال الأمريكية بسبب غش التقارير المالية ، و (٧٨) شركة لم تتعرض لعقوبات . أكدت نتيجة الدراسة أن وجود لجنة المراجعة مكونة من أعضاء مستقلين وتجتمع مرتين على الأقل فى السنة قد خفض من احتمالات غش القوائم المالية ^(٣) .

٢ - دراسة DeZoort & Salterio عام (٢٠٠١)

والتي ركزت على فعالية لجان المراجعة ، وأثر الخلفية المالية للأعضاء على الاشراف الفعال على المحاسبة والمراجعة بالشركة من خلال فحص رد فعل ٦٨ عضواً من أعضاء الشركات الكندية تجاه الخلاف بين المراجع والإدارة حول الاختيار بين السياسات المحاسبية ومن ثم تفعيل الحوكمة ، وقد وجد أن خبرة واستقلال عضو لجنة المراجعة تدعم فكر حوكمة الشركات ^(٤) .

٣ - دراسة Cohen & Wright عام (٢٠٠٢)

تناولت الدراسة أثر الحوكمة على عملية المراجعة من خلال تحليل آراء ٣٦ مراجعاً ممارساً للمهنة والتي انتهت الى أن إدارة الشركة هى المحرك الأساسى لفكر الحوكمة وأن وجود لجان مراجعة قوية يعتبر أساسياً فى تكوين آلية قوية للحوكمة ^(٥) .

٤ - دراسة Carcello & Neal عام (٢٠٠٣)

بعد الانتهاء المفاجئ لشركة إنرون وتوجيه الاتهام للممارسات المحاسبية طالبت المنظمات المهنية

بزيادة فعالية أداء لجان المراجعة كوسيلة لتحسين أداء المراجع الخارجى ، لذا استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة وحماية المراجع الخارجى من العزل بعد إصداره لتقرير سلبى ، وقد وجدت الدراسة أن وجود لجنة مراجعة قوية ومستقلة تكون أكثر فاعلية فى حماية المراجع الخارجى من العزل ، وبالتالي حماية مبادئ الحوكمة ^(٦) .

٥ - دراسة Bernard & Pamela عام (٢٠٠٤)

تناولت هذه الدراسة دور عملية المراجعة فى دعم مبادئ الحوكمة فى شركات الملاحة الكندية ، وقد انتهت الدراسة الى أن وجود لجان مراجعة قوية تدعم الرقابة والاشراف على عملية المحاسبة والمراجعة يعمل على إرساء قواعد الحوكمة ^(٧) .

٦ - دراسة Chiang عام (٢٠٠٥)

تناولت الدراسة أثر أداء لجان المراجعة على أداء الشركة ومدى نجاحها فى استيفاء متطلبات الحوكمة ، وانتهت الى أن الأداء الكفؤ للجان المراجعة يدفع قدماً بقوة أداء الحوكمة فى المنظمة ، ومن ثم تحقيق أهدافها بشكل أفضل ^(٨) .

هدف البحث :

يستهدف الباحث دراسة أثر نشاط لجان المراجعة على تفعيل حوكمة الشركات فى الجهاز المصرى .

فروض البحث :

يقوم البحث على الفروض التالية:

- ١ . هناك ارتباط موجب دال بين الرقابة الداخلية ودور لجان المراجعة وحوكمة الشركات .

المساهمين والعاملين والملاك والدائنين (٩) *
ورغم أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لمفهوم حوكمة الشركات لتدخله في العديد من الأمور التنظيمية والمالية والإجتماعية للشركات، إلا أنه يمكن تعريف الحوكمة بأنها (١٠) :

* نظام يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية

* نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه تتم إدارة الشركة والرقابة عليها * مجموعة القواعد التي تهتدى بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين

* مجموعة الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم * مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح (مثل حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين).

ويتفق الباحث مع التعريف المختصر الذي قدمه تقرير Cadbury عام ١٩٩٢ بأن "حوكمة الشركات هي نظام يعقده تراقب الشركات و تدار " وعليه يمكن للباحث تلخيص فكر حوكمة الشركات في وجود استراتيجية مؤسسية واضحة ومحددة، وتوافر قيم مؤسسية خاضعة لنظم مراقبة مدى

الشركات *

* طبيعة حوكمة الشركات في

الجهاز المصرفي *

* دور البنوك في تعزيز تطبيق

حوكمة الشركات *

ثالثا : سبل تطبيق حوكمة الشركات

في الجهاز المصرفي .

* مسئوليات الإدارة العليا للبنك

في ظل الحوكمة *

* مسئولية لجنة المراجعة عن

حوكمة البنك *

* دور لجان المراجعة وفقاً لقواعد

البنك المركزي *

* تقرير لجنة المراجعة *

رابعا : الدراسة الميدانية

أولا : مفهوم وطبيعة حوكمة

الشركات

تعريف الحوكمة :

يطلق على

Corporate Governance

مصطلح الحوكمة أو الإدارة

الرشيده للشركات، ويرتكز هذا

المصطلح على عدة نقاط أساسية

لإدارة الشركات والاقتصاد بوجه

عام، لعل أهمها الشفافية في

معاملات الشركات وعملياتها

الحاسبية وقوائمها المالية لمنع

حدوث الغش والتلاعب، مما

يعنى زيادة الثقة في الشركة سواء

بالنسبة للمستثمرين الحاليين أو

المرتقبين إلى جانب الحفاظ على

موارد الشركة من التوظيف غير

الجيد، ومن ثم التأثير سلباً على

ميزتها التنافسية وهذا بالإضافة

إلى حماية الجهاز المصرفي عند

الإقتراض من البنوك، وذلك من

خلال منع حدوث الأزمات

المصرفية، هذا إلى جانب تبني

طرق عادلة في توزيع المخاطر بين

(أ) وجود ارتباط موجب دال بين الرقابة الداخلية ولجان المراجعة.

(ب) وجود ارتباط موجب دال بين دور لجان المراجعة وحوكمة الشركات *

(ج) وجود ارتباط موجب دال بين الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات *

٢. (أ) هناك علاقة طردية معنوية بين وظيفة لجان المراجعة كمستفتر مستقل وبين الرقابة الداخلية كمستفتر تابع *

(ب) هناك علاقة طردية معنوية بين أداء لجان المراجعة كمستفتر مستقل وحوكمة الشركات كمستفتر تابع *

(ج) هناك علاقة طردية معنوية بين الرقابة الداخلية كمستفتر مستقل وبين حوكمة الشركات كمستفتر تابع *

٣. يوجد تفاعل مشترك بين الرقابة الداخلية ومهام لجان المراجعة وحوكمة الشركات

٤. تختلف الأهمية النسبية لكل من نظام الرقابة الداخلية ولجان المراجعة في التأثير على حوكمة الشركات *

خطة البحث :

قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة وفقاً للفرض منها الى ثلاثة محاور أساسية كالتالى :

أولاً : مفهوم وطبيعة حوكمة

الشركات .

* تعريف الحوكمة *

* إشتراطات الأداء الجيد

لحوكمة الشركات *

ثانياً : حوكمة الشركات في الجهاز

المصرفي .

* حوكمة الشركات في مصر *

* توصيات إصلاح وتفعيل حوكمة

الإلتزام بها ، و دعم أساليب إدارة المخاطر المالية من خلال نظم رقابة داخلية قوية ومُزمنة ، إضافة الى توزيع المهام وخطوط المسؤولية بالشكل الذى يتواءم مع أسلوب إدارة المخاطر بالشركة ، الى جانب الإلتزام بالشفافية فى المعلومات الموجهة داخليا وتلك المقدمة للجمهور (١١) .

ومن ثم يمكن تلخيص أهم خصائص الحوكمة فيما يلى (١٢):

- ١ - الإنضباط ٠٠ باتباع السلوك الأخلاقى المناسب والصحيح
- ٢ - الشفافية ٠٠ بتقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث

- ٣ - الإستقلالية ٠٠ بتلافى أى تأثير ناتج عن أى ضغوط

- ٤ - المساءلة ٠٠ بإمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

- ٥ - المسؤولية ٠٠ أمام جميع الأطراف ذوى المصلحة فى المنظمة

- ٦ - العدالة ٠٠ باحترام حقوق كل مجموعات ذوى المصلحة فى المنظمة

- ٧ - المسؤولية الإجتماعية ٠٠ بالنظر للمنظمة فى المجتمع على أنها مواطن جيد ذو سمعة طيبة

مما سبق يتضح أنه لا يوجد نظام موحد لحوكمة الشركات يمكن تطبيقه على كل المؤسسات ، ولكن هناك مبادئ عامة للحوكمة تصدرها هيئات دولية متخصصة مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى The International Bank (IB) ومنظمة التعاون الإقتصادي

والتنمية Organization for Ec-
onomic Co-operation and De-
velopment (OECD) وتستهدف
هذه الهيئات من إصدار تلك
المبادئ أن تكون عوناً للدول فى
جهودها من أجل تحسين الأطر
القانونية و التنظيمية والمؤسسية
الخاصة بالممارسة الجيدة لحوكمة
الشركات .

وفى مصر يتولى مركز
المشروعات الدولية الخاصة التابع
للغرفة التجارية الأمريكية
الإهتمام بالأساليب المناسبة
لتطبيق حوكمة الشركات ، بحيث
تتلائم مع طبيعة النظم السياسية
والاقتصادية والثقافية فى منطقة
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،
وذلك عن طريق إنشاء مجموعة
عمل تتولى تقييم الإطار المؤسسى
فى الاقتصاديات النامية
والصاعدة فى ضوء مبادئ منظمة
التعاون الاقتصادي والتنمية
(OECD) لتنفيذ حوكمة الشركات
بشكل فعال ، بالإضافة الى عقد
الندوات والمؤتمرات العلمية
اللازمة لزيادة الوعى لدى
المستثمرين بأهمية دور حوكمة
الشركات على كل من المؤسسات
واقتصاديات الدول على حد سواء
وقد أصدرت منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية (OECD) فى
عام ١٩٩٢ مبادئ حوكمة
الشركات ثم قامت بتعديلها فى
عام ٢٠٠٤ ، وقد حظيت تلك
المبادئ باعتراف معظم دول العالم
باعتمادها مقاييس دولية لجودة
حوكمة الشركات ، وتم استخدامها
بشكل واسع من جانب الحكومات
وواضعى اللوائح التنظيمية

والمستثمرين والشركات
والمساهمين سواء فى الدول
الأعضاء أو فى الدول غير
الأعضاء بالمنظمة ، وقد وافق على
اتباعها منتدى الإستقرار المالى
باعتبارها أحد المعايير الإثنى
عشر من معايير النظم المالية
السليمة ، وتتكون تلك المبادئ من
سنة مبادئ أساسية هي(١٣):

- ١ - ضمان وجود أساس لإطار
فعال لحوكمة الشركات

- ٢ - حقوق المساهمين والوظائف
الرئيسية لأصحاب حقوق
الملكية.

- ٣ - المعاملة المتساوية للمساهمين.

- ٤ - دور أصحاب المصالح

- ٥ - الإفصاح والشفافية

- ٦ - مسؤوليات مجلس الإدارة
إشتراطات الأداء الجيد لحوكمة
الشركات :

فى يوليو من عام ٢٠٠٣ أصدر
مجلس إعداد التقارير المالية
Financial Reporting Council
(FRC) بانجلترا الكود الموحد
لحوكمة الشركات الذى يطبق
على الشركات منذ بداية نوفمبر
٢٠٠٣ ، ويحتوى هذا الكود على
مجموعة من المبادئ والإشتراطات
اللازمة للأداء الجيد لحوكمة
الشركات ، كما يحتوى على
مجموعة الارشادات المتعلقة
بإعداد التقارير المالية للشركة
والحفاظ على وجود نظام فعال
للرقابة الداخلية والتأكيد على
ضرورة إنشاء لجان المراجعة مع
توضيح المهام المنوطة بها ، ويمكن
توضيح ملخص تلك المبادئ
والإرشادات المتعلقة بها فى الشكل
رقم (١) فيما يلى (١٤):

ثالثاً : لجنة المراجعة

والمراجعين الخارجيين:

* المبدأ الأساسي : يجب على مجلس الإدارة إنشاء ترتيبات رسمية واضحة تتضمن كيفية تطبيقه لمبادئ إعداد التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية ، وكيفية حفاظه على علاقة مناسبة مع المراجعين الخارجيين .

* الإشتراطات اللازمة :

(١) يجب أن يقوم مجلس الإدارة بإنشاء لجنة المراجعة والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين المستقلين على أن يكون هناك عضو واحد على الأقل لديه خبرة في المحاسبة والمراجعة .

(٢) ويجب أن يتحدد في وثيقة إنشاء لجنة المراجعة دور ومسؤوليات هذه اللجنة ، والتي يجب أن تتضمن الآتي (١٦) :

* المحافظة على سلامة ودقة القوائم المالية والتقارير الرسمية المتعلقة بالأداء المالي للشركة ، والقيام بمراجعة التدويرات التي لها تأثير بالغ في إعداد القوائم المالية .

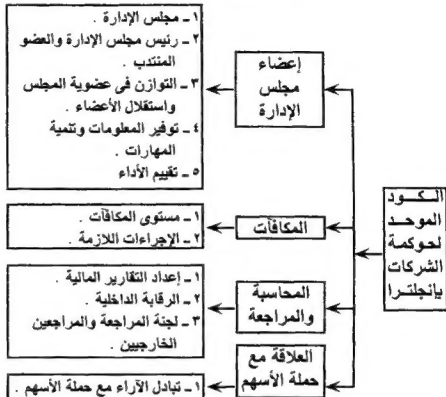
* مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية المالية للشركة وأنظمة إدارة المخاطر .

* مراجعة فعالية وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة .

* إعداد توصيات لمجلس الإدارة لكي يقوم بعرضها على حملة الأسهم في الجمعية العامة ، والخاصة بتعيين المراجع الخارجي أو إعادة تعيينه أو تغييره والمكافأة التي يحصل عليها وشروط التعاقد معه .

شكل رقم (١)

الكود الموحد لحوكمة الشركات يانجلترا



تلك التقارير ، و يجب أن يوضح المجلس في التقرير السنوي مدى قدرة الشركة على الإستمرار في المدى الطويل وأن يقدم الإفتراضات الدالة على ذلك .

ثانياً : الرقابة الداخلية :

* المبدأ الأساسي : أن يحافظ مجلس الإدارة على وجود نظام للرقابة الداخلية يهدف إلى حماية إستثمارات حملة الأسهم وأصول الشركة .

* الإشتراطات اللازمة : أن يقوم مجلس الإدارة في كل عام على الأقل بمراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية ، وأن يتم إعلان هذا لحملة الأسهم على أن تغطي عملية المراجعة أنظمة الرقابة المالية ورقابة العمليات وأنظمة إدارة المخاطر

وفيما يخص المحاسبة والمراجعة تتمثل تلك الإشتراطات في الآتي (١٥):

أولاً : إعداد التقارير المالية

* المبدأ الأساسي : أن يقدم مجلس الإدارة تقييماً موضوعياً ومفهوماً عن مركز الشركة .

* المبدأ المساعد : في ضوء المبدأ الأساسي يجب أن تمتد مسؤولية مجلس الإدارة لتشمل التقييم الفترى ، ويعتبر مجلس الإدارة مسئول عن تقديم جميع التقارير التي تتطلبها الجهات القانونية .

* الإشتراطات اللازمة : يجب أن يوضح مجلس الإدارة في التقرير السنوي مسؤوليته في إعداد التقارير المالية ، كما يقدم المراجع الخارجي تقريراً عن مسؤولية المجلس في إعداد

* الحفاظ على إستقلالية وموضوعية المراجع الخارجى والتأكد من فعالية عمليات المراجعة التى يقوم بها .

* مراعاة وتطبيق السياسات المتعلقة بقيام المراجع الخارجى بتقديم خدمات استشارية ، على أن توضح للمساهمين أن موضوعية واستقلال المراجع قد تم الحفاظ عليهما . وفى حالة وجود أمور تحتاج إلى إصلاحات يجب أن تقوم اللجنة برفع تلك الأمور لمجلس الإدارة واقتراح الإجراءات اللازمة للتصحيح

(٣) يجب أن تشمل وثيقة لجنة المراجعة على مسؤولياتها وحدود السلطة الموكلة إليها من مجلس الإدارة ، ويجب أن تكون متاحة للإطلاع عليها . وفى التقرير السنوى يجب أن تقوم لجنة المراجعة بإعداد تقرير توضح فيه كيفية قيامها بأداء المهام الموكلة إليها .

(٤) يجب على لجنة المراجعة القيام بمراجعة الترتيبات الخاصة بإمكانية حدوث الأخطاء والإنحرافات فى الأمور الهامة مثل إعداد التقارير المالية ، فهمة اللجنة فى هذه الحالة هى التأكد من أن هذه الترتيبات يتم الأخذ بها وعملية متابعتها مستمرة بالشكل الذى يمنع وقوع تلك الأخطاء والإنحرافات .

(٥) يجب على لجنة المراجعة القيام بمراجعة فعالية أنشطة المراجعة الداخلية ويجب أن يتم توضيح ذلك فى التقرير السنوى .

(٦) من أهم مسئوليات لجنة المراجعة إعداد التوصيات الخاصة بتعيين أو إعادة تعيين أو تغيير المراجعين الخارجيين ، وفى

حالة عدم قيام المجلس بالأخذ بتلك التوصيات يجب أن تقوم اللجنة بتوضيح ذلك والأسباب التى دعت المجلس إلى عدم الأخذ بها فى التقرير السنوى للجنة المراجعة .

ثانياً : حوكمة الشركات فى الجهاز المصرفى .

حوكمة الشركات فى مصر :

تمد مصر أول دولة فى الشرق الأوسط تهتم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، وقد بدأ الإهتمام بحوكمة الشركات فى مصر فى عام ٢٠٠١ بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية آنذاك (وزارة التجارة والصناعة حالياً) حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى بداته مصر منذ أوائل التسعينات لا يكتمل إلا بوضع إطار تنظيمى ورقابى يحكم عمل القطاع الخاص فى ظل السوق الحر ، وبالفعل تمت دراسة وتقييم مدى إلتزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات ، وقد أعد البنك الدولى بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال ويورصة الأوراق المالية ، بالإضافة إلى عدد من المراكز البحثية والشركات المحاسبية والمراجعة والباحثين فى مجالى الاقتصاد والقانون أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات فى مصر وكان من أهم نتائجه (١٧) :

(١) القواعد المنظمة لإدارة الشركات والمطبقة حالياً فى مصر تتماشى مع المبادئ الدولية فى سياق ٢٩ مبدأً من إجمالى ٤٨ مبدأً حيث تنص مبادئ حوكمة الشركات ويورصات الأوراق المالية على ذات المبادئ ، كما أن

تطبيقاتها تتم بصورة كاملة مع المعايير الدالة على حسن الأداء . ومن أهم القوانين الحاكمة لذلك قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ ، وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وقانون الإستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزى رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ .

(٢) بعض المبادئ الواردة فى حوكمة الشركات فى السوق المصرية لا يتم تطبيقها بشكل عملى ، وقد يرجع هذا إلى ضعف وعى المساهمين وإدارات الشركات بتلك المعايير ، ومن ثم لا تلتزم هذه القواعد عملياً مع المبادئ الدولية فى سياق ٧ مبادئ من إجمالى ال ٤٨ مبدأً ، وهناك اثنان من المبادئ لا تطبق نهائياً فى السوق المصرية .

(٣) أحد أهم الممارسات الإيجابية لحوكمة الشركات فى مصر أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملات الأسهم ، كالمشاركة فى توزيع الأرباح والتصويت فى الجمعيات العامة والإطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة كما يعنى حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والمقرضين والعمال ، إضافة إلى أن معايير المحاسبة والمراجعة المصرية تتسق مع المعايير الدولية .

(٤) أهم الممارسات السلبية لحوكمة الشركات فى مصر ترتبط بالإفصاح عما يتعلق بالملكية والإدارة ، ومنها الإفصاح عن هياكل الملكية الصريحة والمستترة أو المتداخلة ، ومكافآت مجلس الإدارة والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية مثل

وقد صدرت المسودة النهائية لقواعد حوكمة الشركات المصرية في أغسطس ٢٠٠٥ ويرتكز نطاق تطبيق هذه القواعد على شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية - خاصة التي يجرى عليها تعامل نشط - وكذلك المؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركات المساهمة ، وقد صيغت هذه القواعد في إطار أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وكذلك قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي القاهرة والاسكندرية للأوراق المالية •

ونظراً لأهمية قواعد حوكمة الشركات بشكل عام لكل أنواع المؤسسات ، فبعد أن تناولت هذه القواعد تفاصيل الحوكمة للشركات المقيدة في البورصة أو المؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركات المساهمة ، تناولت بشكل أكثر إيجازاً بيان ما ينطبق منها على شركات المساهمة المغلقة ، ثم على الشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وأخيراً على شركات الأشخاص • ورغم أن هذا الأسلوب في تناول يخرج عن نطاق قواعد الحوكمة في بلدان أخرى يقتصر نطاقها على شركات المساهمة المقيدة في بورصات الأوراق المالية و المؤسسات المالية ، إلا أن هذا الخرج له ما يبرره في مصر حيث لا تتجاوز نسبة الشركات المقيدة في بورصتي القاهرة والاسكندرية ٥,٢ ٪ من

إجمالي شركات المساهمة المصرية ، ولا يزيد من بين هذه النمية ما يجرى عليه تداول نشط عن ثلاثين شركة •

وقد اشتملت هذه القواعد على نطاق تطبيق هذه القواعد ، وتكوين الجمعية العامة ، وتشكيل مجلس الإدارة ومهامه ، وتشكيل إدارة المراجعة الداخلية ووظائفها ، واختيار المراجع الخارجي ، والإفصاح عن السياسات الإجتماعية ، وقواعد تجنب تعارض المصالح ، وقواعد الحوكمة بالنسبة للشركات الأخرى (١٨) •

وقد صدر مؤخراً في مصر ، وتحديداً في يوليو ٢٠٠٦ دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام ، ويرى الباحث أن تركيز الإهتمام على تفعيل دور لجان المراجعة ومن ثم دعم استقلال إدارة المراجعة الداخلية يمسد هو حجر الزاوية في الاستفادة من نتائج تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصر ، وقد تحددت اختصاصات لجنة المراجعة بشكل تفصيلي في " الدليل العام لقواعد ومعايير حوكمة الشركات " الصادر في مصر في أكتوبر ٢٠٠٥ •

نوصي بإصلاح وتفعيل حوكمة الشركات : بعد انهيار Worldcom، Enron قام معهد المراجعين الداخليين في إنجلترا وإيرلندا بإصدار توصيات لإصلاح حوكمة الشركات في ورقة عمل بعنوان " أجندة إصلاح حوكمة الشركات " يمكن تلخيصها فيما يلي (١٩) :

١ - إلزام بمجموعة مبادئ أقوى لحوكمة الشركات لجميع الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية بإنجلترا •

٢ - التناوب الإلزامي كل خمس سنوات أو سبع سنوات على الأكثر بين المراجعين الخارجيين ومدير المراجعة •

٣ - الإفصاح في التقرير السنوي عن الأعمال التي لم يراجعها المراجع الخارجي

٤ - ألا يكون أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من الموظفين أو المديرين السابقين للمنشأة •

٥ - أن يتم تشكيل لجنة المراجعة من ثلاثة على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بما فيهم رئيس لجنة المراجعة •

٦ - أن يقدم أعضاء الإدارة إفصاحات عن مدى فاعلية رقابته الداخلية •

طبيعه حوكمة الشركات في الجهاز المصرفي : باعتبار أن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات لأن القطاع المصرفي يوفر الائتمان والسيولة اللازمة لعمليات الشركة ونموها ، إضافة إلى أن القطاع المصرفي السليم يعتبر أحد أهم المؤسسات التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات ، ومن ثم فإن الحوكمة في الجهاز المصرفي تعني الطريقة التي تدار بها أعمال البنك بما في ذلك وضع الأهداف المؤسسية وشكل وحجم مخاطرة البنك والتساق فيما بين السلوكيات المؤسسية وإدارة العمليات اليومية في إطار المخاطرة المحددة مسبقاً ، ومراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم

والمودعين والإهتمام بالأطراف الخارجية من خلال سلطات الهيئات الرقابية (٢٠).

وبالتالى توفر الحوكمة المؤسسية الفعالة للجهاز المصرفى هيكلاً منضبطاً ومنظماً يضع البنك من خلاله الأهداف التى يبتغيها وسبل تحقيقها وكيفية رقبته لأداء تلك الأهداف ، كما تمكنه من استخدام موارده بكفاءة أكبر ، وتتيح له إدارة أكفأ للمخاطر . ويرى الباحث أن مبادئ " لجنة بازل " للرقابة على البنوك وتطبيق ورقابة العمل المصرفى تعد هى أساس تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فى الجهاز المصرفى ، ولعل من أهمها (٢١) :

* الإعلان عن الإستراتيجية المؤسسية والأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفى بوضوح حتى يمكن قياس النجاح الإجمالى عليها .
* توزيع المسؤوليات وسلطة اتخاذ القرار بشكل مُوزع وواضح بما يتناسب مع مخاطرة البنك .

* تحديد مسئوليات مجلس الإدارة والتأكد من كفاءتهم وإدراكهم الكامل للحوكمة وجود وظيفة إدارة مخاطر قوية ومستقلة عن خطوط الأعمال وكفاية نظم الرقابة الداخلية ، إضافة إلى ضمان فاعلية دور المراقبين .

* وجود قيم مؤسسية ونظم فعالة لضمان الالتزام بها .
* ضرورة تواثر الشفافية والإفصاح الكاف عن كافة أنشطة البنك والإدارة .

وفى عام ١٩٩٦ حدث تعديل فى إتفاقية بازل بإدراج المخاطرة السوقية فى إطار كفاية رأس المال ، وقد أدى حدوث أزمات مالية

واسعة النطاق مثل تلك التى وقعت فى آسيا عام ١٩٩٧ وفى أوروبا الشرقية عام ١٩٩٨ إلى تزايد المخاطر التى تتعامل معها البنوك العاملة دولياً ، ومن ثم تزايد القلق من أن إتفاقية بازل لعام ١٩٨٨ لم توفر وسيلة فعالة لضمان اتساق المتطلبات الرأسمالية مع المخاطر الحقيقية للبنوك ، لذا بدأت لجنة بازل فى عام ١٩٩٩ مشاورات أدت لإصدار إتفاقية رأس مال جديدة تتجاوب بدرجة أكبر مع المخاطر التى تواجهها البنوك ، ورغم أن الإطار الجديد يهدف إلى توفير منهج شامل لقياس المخاطر المصرفية ، فإن أهدافه الأساسية تظل هى نفس أهداف إتفاقية بازل ١٩٨٨ من العمل على تعزيز قوة وسلامة النظام المصرفى وتعظيم المساواة التنافسية بين البنوك ، وإضافة إلى المتطلبات الرأسمالية الدنيا يشتمل الإطار الرأسمالى الجديد (بازل ٢) على ثلاث ركائز أساسية هى متطلبات كفاية رأس المال ووجود مراجعة إشرافية مُحسنة من قبل الجهات الرقابية والإستخدام الفعال لنظام السوق (حوكمة السوق) أى الشفافية فى عرض المعلومات وضمان الإفصاح العادل للبنك عن هيكل رأس المال ، ونوعيته المخاطرة وحجمها ، والسياسات المحاسبية لتقييم أصول البنك والتزاماته وتكوين المخصصات ، ومدى كفاية رأس المال ، والنظام الداخلى لتقدير حجم رأس المال المطلوب (٢٢).

وقد اتخذ البنك المركزى المصرى مجموعة من الإجراءات فى ضوء القواعد الأساسية التى أقرتها لجنة بازل منها مراقبة تطبيق معيار كفاية رأس المال والإهتمام

بأسلوب تصنيف الأصول وتحديد المخصصات المناسبة لكل فئة منها ، إضافة إلى إهتمامه بمعيار تركز القروض لعميل واحد أو بعملة واحدة ، وذلك حماية للبنك من التقلبات التى يمكن أن تحدث فى أى من هذه الفئات ، كما إهتم بمشكلة الإفراض للأطراف المرتبطة والأطراف ذات الصلة والتى تنسب فى أزمات للجهاز المصرفى ، لذا أصدر البنك المركزى قراراً فى نوفمبر ٢٠٠٢ يقضى بضرورة التعامل مع هذا النوع من الإفراض بحذر شديد (٢٣).

دور البنوك فى تعزيز تطبيق حوكمة الشركات :

يلعب الجهاز المصرفى دوراً هاماً فى تفعيل ممارسة حوكمة الشركات سواء باعتبار البنوك شركات مساهمة عامة رائدة فى مجال حوكمة الشركات . من خلال تبنى وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات . أو باعتبار أن البنوك تشكل إحدى أدوات التفسير الأساسية تجاه تبنى وتطبيق مبادئ الحوكمة باعتبارها الممول الرئيسى لمشروعات هذه الشركات ، فاهتمامها بتوفير الممارسات السليمة لحوكمة الشركات عند اتخاذ قرار منح الإئتمان يعد أحد أهم الركائز الرئيسية لتحفيز الشركات على تطبيق وتبنى مفاهيم حوكمة الشركات ، ولكى يكون هذا الأمر عاملاً فاعلاً فى هذا الشأن ، يجب أن يتم فى اتجاهين هما (٢٤) :

الأول : اعتبار الحوكمة أحد أركان القرار الائتمانى الأمر الذى يدفع المقرضين للإهتمام بتبنى الممارسات السليمة للحوكمة لتسهيل الحصول على الإئتمان .

الثاني : أن تتضمن أسعار الفائدة الممنوحة للعملاء على قروضهم مبرونة ملموسة تجاه التزام العملاء بالممارسة السليمة للحوكمة ، بحيث يفتتح العملاء بجسدى الحوكمة ودورها فى تسهيل الحصول على الائتمان بأسعار فائدة مخفضة .

ويتفق الباحث مع رأى الباحث (محمد مصطفى سليمان) بشأن عدم وصول درجة اهتمام البنوك بقضايا الحوكمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان للدرجة التى يمكن إعتبارها أحد الركائز الأساسية لمنح الائتمان ، ويرجع هذا لعدة إعتبارات أهمها أن البنوك نفسها يقل لديها التطبيق الوافى لمبادئ الحوكمة ولم يصل الوعى الكامل بأهميتها لدى مجالس الإدارة والإدارة العليا بالبنك للدرجة مقبولة ، كما أن احتدام المنافسة بين البنوك يدفعها للتخلى عن مبادئ الحوكمة للحفاظ على حصتها السوقية .

ثالثا : سبل تطبيق حوكمة الشركات فى الجهاز المصرفى

مسئوليات الإدارة العليا للبنك فى ظل الحوكمة :

لقد أظهرت عدة دراسات أن حوالى ٦٠٪ من البنوك الفاشلة أو المتعثرة كان لديها أعضاء مجلس إدارة إما يفتقرون للمعرفة أو كانوا سلبيين إزاء الإشراف على شئون البنك ، ويرى الباحث أنه على الرغم من أن القوانين واللوائح المصرفية تمنح لمجلس إدارة البنك مسئوليات واسعة النطاق وبخاصة فى عملية إدارة المخاطر إلا أن تفعيل هذه الدور سوف يدعم تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنك . ولعل من أهم

مسئوليات مجلس إدارة البنك ما يلى (٢٥) :

* صياغة إستراتيجية واضحة لكل مجال فى إدارة المخاطر .

* إقرار ومراجعة السياسات التى تحدد كميا وبوضوح المخاطرة المقبولة ، وكذلك كم وجودة رأس المال المطلوب للتشغيل الآمن للبنك

* التأكد من فعالية الخطوات والإجراءات اللازمة للتعرف على مخاطر البنك المالية والتشغيلية وقياسها ورقابتها والعمل على السيطرة عليها

٣٣ إجراء مراجعة دورية للضوابط الرقابية للتأكد من أنها مازالت مناسبة وإجراء تقييم دورى لبرنامج الحفاظ على رأس المال طويل الأجل .

* الحصول على تصيرات مناسبة عند تجاوز المراكز المسئولة للحدود المقررة بما فى ذلك مراجعة الائتمان الممنوح لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف الأخرى ذوى العلاقة ، ومدى كفاية المخصصات المكونة .

* التأكد من أن وظيفة المراجعة الداخلية تشتمل على مراجعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات .

وعليه فقد صدر فى مصر دليل خاص يهدف لمساعدة مجالس إدارة البنوك بطريقة عملية بلوغ مستوى مرتفع من الحوكمة الداخلية وذلك من خلال إصدار إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك الصادر فى أبريل ٢٠٠٦

وباعتبار أن المسئولية الإدارية الأساسية للبنك تتمثل فى ضمان أن كل وظائف البنك تؤدي طبقا لمسياسات وإجراءات مصفاة

بوضوح من خلال وجود نظم كافية بالبنك تضمن مراقبة وإدارة المخاطر بفعالية . وقد قررت لجنة بازل للإشراف المصرفى ضرورة أن تطوع البنوك النظم المحاسبية الداخلية بها لضمان كفاية الرقابة ، وأن تكون إدارة المخاطر جزءا لا يتجزأ من الأنشطة اليومية لكل مدير تنفيذى فى البنك من أجل التأكد من تطبيق نظم إدارة المخاطر على الوجه الأكمل ، ولكى تكون مسئوليات إدارة البنك فيما يتعلق بالمخاطرة المالية فعالة بالشكل الذى يمكن البنك من التطبيق الناجح لقواعد الحوكمة يجب (٣٦) :

* وضع خطط إستراتيجية وسياسات إدارة المخاطر لعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها ، وتنفيذ الخطط والسياسات الإستراتيجية بعد موافقة المجلس عليها .

* ضمان إعداد أدلة تحتوى على السياسات والإجراءات والمعايير الخاصة بوظائف البنك الأساسية ومخاطره .

* إرساء ثقافة مؤسسية تروج للمعايير الأخلاقية والنزاهة .

* وضع وتنفيذ نظام للتقارير الإدارية يعكس بدرجة كافية مخاطر الأعمال .

* تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية بما فى ذلك التقييم المتواصل لكل المخاطر المادية التى يمكن أن تؤثر بالسلب على تحقيق أهداف البنك .

* ضمان قيام المراجعين الداخليين بمراجعة وتقييم كفاية الضوابط الرقابية.

* ضمان تنفيذ ضوابط رقابية

تكفل التقيد بالقوانين.
مسئولية لجنة المراجعة عن حوكمة البنك :

ترتكز مسؤولية كل من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية عن حوكمة البنك وإدارة مخاطره في اختبار مدى التقيد بسياسات مجلس الإدارة وتوفير تأكيد بشأن مدى الالتزام بضوابط الحوكمة والنظم الرقابية المقررة وعملية إدارة المخاطر ، وسوف يتم توضيح ذلك من خلال (٧٧) :

(أ) دور لجنة المراجعة في إعداد التقارير المالية للبنك :

لقد أكد تقرير Smith الموجه لمجلس التقارير المالية البريطاني والمصادر في عام ٢٠٠٣ على ضرورة قيام لجنة المراجعة بفحص مدى أمانة القوائم المالية ومراجعة الأمور الهامة في التقارير المالية والأحكام التي تحتويها ، وقد اتفقت الآراء المتعلقة بدور لجنة المراجعة في إعداد التقارير المالية وفق مفهوم حوكمة الشركات على أن وظيفة لجنة المراجعة بالنسبة لإعداد التقارير المالية هي وظيفة إشرافية ورقابية ولا يدخل فيها قيامها بإعداد التقارير المالية أو الإضطلاع باتخاذ القرارات الفعلية فيما يخص إعداد هذه القوائم ، إذ أن تلك هي مسؤولية الإدارة المالية وإدارة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين وقد حددت تلك الآراء مجموعة من الخطوط العريضة للدور الذي يجب أن تقوم به لجنة المراجعة عند إشرافها على عملية إعداد التقارير المالية وهي (٧٨) :-

* استعراض نتائج المراجعة الداخلية والخارجية بما في

ذلك أية ملاحظات يتضمنها رأى المراجع الخارجى ، وكذلك أية إجابات على تلك الملاحظات من الإدارة ، إلى جانب النظر في التوصيات التى يقدمها المراجع الخارجى .

* استعراض القوائم المالية السنوية في الوقت المناسب قبل عرضها على مجلس الإدارة ، كما ينبغي على أعضاء لجنة المراجعة أن يعملوا مع الإدارة والمراجعين على فهم واستيعاب التقديرات والقرارات المحاسبية المهمة .

* مناقشة الادارة والمراجع الخارجى في كيفية إعداد التقارير المالية السنوية والملاحظات والتفسيرات المرفقة بها .

* استعراض القوائم المالية وكافة التقارير التى يقدمها المراجع الخارجى المستقل فيما يتعلق بهذه القوائم ، وكذلك أية خلاقات ملموسة بين الإدارة والمراجع الخارجى تكون قد نشأت من إعداد القوائم المالية * انظر في أى تغييرات ملموسة أو مثيرة للشك بشأن إرشادات وممارسات المحاسبة والمراجعة المستخدمة عند إعداد القوائم المالية للبنك .

* فهم وتقييم نوعية الإيرادات التى تظهر في قائمة الدخل .

* تقييم أهداف المنشأة من إعداد التقارير الداخلية والخارجية ، وتحديد مدى الوفاء بتلك الأهداف ، الى جانب الحصول على تأكيدات بشأن السلامة الشاملة للبيانات المقدمة في القوائم المالية .

* أن تركز اللجنة على التحليل العاجل لأية مخاطر تتناولها توقعات المراجعين الداخليين والخارجيين لأية مخاطر لانتقالها من إدارة البنك .

* أن تضمن أن نظام البنك لإعداد التقارير المالية يعطى من بداخل وخارج البنك فكرة واضحة عن الأداء ، كما ينبغي على لجنة المراجعة أن تستوعب وتستخدم المعلومات التى تقدمها الإدارة عن مؤشرات الأداء الأساسية للبنك .

* أن تعمل على تقييم المخاطر التى قد تنشأ من الضغوط المفرطة على الإدارة لإعداد التقارير أو من توقعات المحللين أو من خطط مكافآت المسؤولين التنفيذيين أو من الظروف التنظيمية أو نتيجة لما سبق نشره من توقعات أو احتمال حدوث خسارة صافية في الفترة الجارية.

وعليه يرى الباحث أن هناك أهمية خاصة للتوصية التى أصدرتها لجنة Blue Ribbon Committee فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٩٩ بشأن ضرورة مناقشة المراجع الخارجى لأعضاء لجنة المراجعة فيما يخص رأيه فى جودة ومناسبة السياسات المحاسبية التى تقوم إدارة البنك بتطبيقها ودرجة الشفافية فى الإفصاح عن المعلومات التى تحتويها القوائم المالية ورأيه فى طبيعة التقديرات التى قام البنك بوضعها .

(ب) دور لجنة المراجعة فى إدارة المخاطر بالبنك :

يجب أن تضمن لجنة المراجعة وجود نظام فعال لإدارة المخاطر

يخالف أحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات

(٤) النظر في تعيين أو تفويض أو إقالة مدير المراجعة الداخلية.

(٥) دراسة مدى استقلالية المراجعين الداخليين ومراقبي الحسابات ، ودراسة أي خدمات استشارية أخرى بخلاف المراجعة يقوم بها المراقب والأتعاب المؤداة عنها.

(٦) القيام بالإشتراك مع مدير إدارة المراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات بما يلي

- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية لتحقيق تكامل الجهود .
- دراسة مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بما فيها نظم الرقابة على مغفجات الحاسب الآلي ، ومتابعة الإلتزام بتوصيات المراجعة الداخلية والخارجية .
- (٧) اجراء دراسة مع المسؤولين المختصين ومراقبي الحسابات بعد انتهاء مراجعتهما السنوية لما يلي:
- القوائم المالية السنوية للبنك .
- مدى الإلتزام عند إعداد هذه القوائم بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك ، وأسس التقييم الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي .
- تقرير مراقبي الحسابات عن القوائم المالية .
- نتائج مراجعة القوائم المالية .
- التعديلات الهامة التي تتطلبها نتيجة المراجعة .
- (٨) الإطلاع على البيانات المالية المعدة للنشر ، والتأكد من اتساقها مع بيانات القوائم المالية ، وقبوعها
- النشر الصادرة عن البنك

والإجراءات التي يتم اتخاذها عند تجاوز الحدود المقررة .

* وجود سجلات لنشاط إدارة المخاطر توفر أساساً لرقابة داخلية فعالة .

لور لجان المراجعة وفقاً لقواعد البنك المركزي:

حرصاً من البنك المركزي المصري على تحقيق المزيد من الدعم لنظم الرقابة الداخلية المطبقة بالبنوك ، فقد قرر إلزام كل بنك بتشكيل لجنة مراجعة يكون تشكيلها ودورية اجتماعاتها ومهامها وفقاً للقواعد الإسترشادية التي قام بإصدارها ، على أن تتم موافقاته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار في يونيو ٢٠٠٢

بالإجراءات المتخذة لتشكيل اللجنة وتحديد اختصاصاتها ومسئولياتها، وقد حددت تلك القواعد الإسترشادية تشكيل لجنة المراجعة بأن يختار مجلس إدارة البنك رئيساً وأعضاء اللجنة بما لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذي ولا يزيد عادة عن أربعة أعضاء . وحددت اجتماعات اللجنة بما لا يقل عن ثلاثة اجتماعات سنوياً ، كما حددت مهام اللجنة بالآتي (٣٠):

(١) مراجعة وتحديث الوثيقة المنظمة لعمل اللجنة سنوياً والتي تحدد تشكيلها ومسئولياتها وواجباتها تمهيداً لاعتمادها من مجلس الإدارة.

(٢) توفير قنوات اتصال بين مدير إدارة المراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات ومجلس الإدارة .

(٣) اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابها ، والنظر في الأمور المتعلقة باستقلالتهما أو إقالتهما بما لا

بالبنك ، وأنه يدعم أوجه الرقابة التي تكفل تحقيق أهداف البنك ، ويجب أن تضمن لجنة المراجعة أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة وأنها تتكامل وتتسق مع الممارسات العملية وآليات اتخاذ القرار في كل مستويات البنك ، كما يجب أن تتأكد اللجنة من أن تقارير المخاطر تتسق مع إستراتيجية وسياسة البنك في إدارة المخاطر ، إضافة إلى ذلك يجب التأكد من (٣١):

* توفير تأكيد بشأن تحقيق الحوكمة ونظم الرقابة وعمليات إدارة المخاطر .

* وجود وسيلة رسمية لتقدير وإدارة المخاطر في كل المستويات بالبنك .

* تقييم مقاييس إدارة المخاطر للوقوف على مدى ملائمتها لظروف المخاطرة

* أن هناك ترتيبات متاحة لضمان إدارة فعالة للمخاطر .

* أن سياسة المخاطر مستمدة من مجلس الإدارة ، وأن مجلس الإدارة يضمن كفاءة وفعالية إدارة المخاطر .

* أن جميع العاملين بالبنك يفهمون أدوارهم بالنسبة لإدارة المخاطر وأنهم يقومون بمسئولياتهم بكفاءة .

* توفير التقارير المناسبة للتفصيليين لتمكينهم من رصد تنفيذ الإستراتيجية المتبعة في إدارة المخاطر .

* التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغيرات الجارية

* ضمان فعالية ضوابط الرقابة الإدارية على المركز والحدود

للسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة نشاط البنك .
(٥) التأكيد على أن القوائم المالية التى يقوم البنك بنشرها تتضمن جميع المعلومات المالية المتاحة لديهم وأن البنك لا يقوم بإخفاء أى معلومات .

رابعاً : الدراسة الميدانية

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من ١٨٠ فرداً من العاملين بأقسام المراجعة والرقابة الداخلية والتفتيش بالبنوك التجارية ، وقد اقتصرت الاجابات الصحيحة على ١٦٠ من ١٨٠ استمارة استقصاء ، ويوضح ملحق البحث فى نهاية هذه الدراسة محتوى قائمة الاستقصاء الممثلة لأداة الدراسة .
خصائص العينة : لقد كانت أهم البيانات الاحصائية الخاصة بعينة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (١) فيما يلى :

جدول رقم (١) البيانات الاحصائية الخاصة بعينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة	الاجمالى
المؤهـل :			
أقل من الجامعى	٢١	١٣,١٢٥ %	
جامعى	١٠٣	٦٤,٢٧٥ %	١٠٠ %
دراسات عليا	٣٦	٢٢,٥ %	
السن :			
أقل من ٣٠ سنة	٥١	٢١,٨٧٥ %	
من ٣٠ : ٥٠ سنة	٨٠	٥٠ %	١٠٠ %
أكثر من ذلك	٢٩	١٨,١٢٥ %	
الخبرة :			
أقل من ١٠ سنوات	٦٥	٤٠,٦٢٥ %	
من ١٠ : ٢٠ سنة	٥٠	٣١,٢٥ %	١٠٠ %
٢٠ سنة فأكثر	٤٥	٢٨,١٢٥ %	

كل عضو لهذه الإجتماعات ، والواجبات والمسئوليات التى قامت اللجنة بتنفيذها أثناء العام (٢٠٢١) إضافة إلى ذلك فقد أوصى مجلس Public Oversight Board (POB) فى الولايات المتحدة الأمريكية جميع الشركات بأن يتم نشر تقرير للجنة المراجعة يتضمن ما إذا كانت اللجنة قامت بتنفيذ المهام الآتية خلال العام (٢٢) :
(١) مراجعة التقارير المالية السنوية .
(٢) التشاور بينها وبين كل من إدارة البنك والمراجع الخارجى بشأن عملية إعداد القوائم المالية .
(٣) أنها تسلمت من المراجع الخارجى تأكيدات بأنه التزم بجميع معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً أثناء أدائه لعملية المراجعة .
(٤) التأكيد على أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفقاً

المركزى المصرى .
(٩) النظر فى القوائم المالية الفترية قبل نشرها بالإشتراك مع المسئولين المختصين ومراقبى الحسابات .
(١٠) دراسة ما يلى بمشاركة المسئولين المختصين ومدير إدارة المراجعة الداخلية
● الملاحظات الهامة التى أسفرت عنها المراجعة الداخلية والإجراءات التى اتخذت من جانب المسئولين لتلافيها .
● الموقات التى واجهت عمليات المراجعة الداخلية ، بما فى ذلك أى قيود تتعلق بالحصول على المعلومات المطلوبة .
● التفصيلات المطلوبة فى خطة المراجعة الداخلية .
● مدى توافق العاملين المؤهلين بإدارة المراجعة الداخلية .
(١١) دراسة ملاحظات البنك المركزى ذات التأثير على القوائم المالية وتقارير التفتيش الواردة منه .
(١٢) الاجتماع بكل من مدير إدارة المراجعة الداخلية ، ومراقبى الحسابات والمسئولين المختصين كل على حدة لمناقشة الموضوعات التى ترى اللجنة أو أى من هذه الأطراف مناقشتها .
تقرير لجنة المراجعة :
لقد أوصى تقرير Smith الصادر فى إنجلترا عام ٢٠٠٣ على أن القوائم المالية السنوية يجب أن تشمل على تقرير للجنة المراجعة يوقع عليه رئيس اللجنة ويوضح ملخص مسئوليات وواجبات لجنة المراجعة ، وأسماء أعضاء اللجنة والخبرات العلمية والعملية المتوافرة لديهم ، وعدد اجتماعات اللجنة أثناء العام ونسبة حضور

بالنسبة لمتغير التعليم : اشتملت العينة على مستويات تعليمية مختلفة ، وقد ارتفعت نسبة المؤهلات الجامعية يليها الدراسات العليا ثم المؤهلات المتوسطة .

بالنسبة لمتغير السن والخبرة : فقد بلغ متوسط عمر منتصف العينة بين ٣٠ و ٥٠ سنة ، بينما تراوح متوسط عمر النصف الآخر من العينة بين أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٣١,٨٧٥ ٪ من إجمالي العينة الكلية ، وبنسبة ١٨,١٢٥ ٪ من إجمالي العينة الكلية لمن تراوحت أعمارهم بين ٥١ و ٥٩ سنة . أما بالنسبة لمتغير الخبرة فقد بلغ متوسط خبرة أفراد العينة بين ٥ و ٢٥ سنة .

نتائج الدراسة :

نتائج اختبار الفرض الأول :

والذي ينص على وجود ارتباط موجب دال بين الرقابة الداخلية ودور لجان المراجعة وحوكمة الشركات ، وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون ، وبمبعر الجدول رقم (٢) عن معاملات الارتباط بين الرقابة الداخلية ولجان المراجعة وحوكمة الشركات ، وذلك فيما يلي :

جدول رقم (٢)

معاملات الارتباط بين الرقابة الداخلية ولجان المراجعة وحوكمة الشركات

ن = ١٦٠

المتغير	الرقابة الداخلية	لجان المراجعة	حوكمة الشركات	مستوى الدلالة
الرقابة الداخلية	-	٠,٣٠٧	٠,٢١٠	٠,٠١
لجان المراجعة	٠,٣٠٧	-	٠,٣٣٣	٠,٠١
حوكمة الشركات	٠,٢١٠	٠,٣٣٣	-	٠,٠١

ويشير الجدول السابق رقم (٢) الى أن معاملات الارتباط الناتجة مرتفعة ودالة ، حيث أن جميع معاملات الارتباط عند مستوى الدلالة الاحصائية ٠,٠١ ويدل على ذلك وجود علاقة موجبة معنوية بين الرقابة الداخلية ولجان المراجعة عبر عنها معامل ارتباط بيرسون بقيمة موجبة قدرها ٠,٣٠٧ وهو ما يحقق الجزء الأول من الفرض الأول وجود ارتباط موجب دال بين الرقابة الداخلية ولجان المراجعة ، وعلاقة موجبة معنوية بين لجان المراجعة وحوكمة الشركات ، والتي عبر عنها معامل ارتباط بيرسون بقيمة موجبة قدرها ٠,٣٣٣ وهو ما يحقق الجزء الثاني من الفرض الأول وجود ارتباط موجب دال بين لجان المراجعة وحوكمة الشركات ، وكذلك وجود علاقة موجبة

معنوية بين الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات ، والتي عبر عنها معامل ارتباط بيرسون بقيمة موجبة قدرها ٠,٢١٠ وهو ما يحقق الجزء الثالث من الفرض الأول وجود ارتباط موجب دال بين الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات ، ومن ثم إثبات صحة الفرض الأول لهذه الدراسة وجود ارتباط موجب دال بين الرقابة الداخلية ودور لجان المراجعة وحوكمة الشركات .

نتائج اختبار الفرض الثاني :

والذي ينص في الجزء الأول منه على وجود علاقة طردية معنوية بين وظيفة لجان المراجعة كمتغير مستقل وبين الرقابة الداخلية كمتغير تابع ، ويوضح الباحث في الجدول رقم (٣) نتائج تحليل الانحدار بين لجان المراجعة كمتغير مستقل والرقابة الداخلية كمتغير تابع ، وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (٣) تحليل الانحدار بين لجان المراجعة والرقابة الداخلية

النموذج	المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	درجة الحرية	قيمة ف	قيمة ت	مستوى الدلالة
الانحدار البسيط	الرقابة الداخلية	٠,٣٠٧	٠,٠٩٤	١٥٨	١٦,٤٤٠	٤١,٠٥٥	٠,٠١

ويتضح من الجدول السابق رقم (٣) أن لجان المراجعة تعتبر مؤثراً هاماً في الرقابة الداخلية حيث أن معامل التحديد قد وصل الى ٩,٤ ٪ بمستوى دال معنوي ، كما تعتبر قيمة ت ٤١,٠٥٥ عن وجود فروق بين التفسيرين ذات دلالة ، وقيمة بيتا موجبة مقدارها ٨,٢١٧ وهو ما يتفق ومضمون الدراسة من أن دعم لجان المراجعة للمراجعة الداخلية والذي يعتبر أحد أهم وظائفها يعتمد في

الأساس على وجود نظام قوى للرقابة الداخلية ، وهو ما يحقق الجزء الأول من الفرض الثاني وجود علاقة طردية معنوية بين

وظيفة لجان المراجعة كمتغير مستقل وبين الرقابة الداخلية كمتغير تابع ، ويوضح الباحث في الجدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار بين

لجان المراجعة كمتغير مستقل وحوكمة الشركات كمتغير تابع ، وذلك كالتالي :

جدول رقم (٤) تحليل الانحدار بين لجان المراجعة وحوكمة الشركات

النموذج	المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	درجة الحرية	قيمة ف	قيمة ت	مستوى الدلالة
الانحدار البسيط	الرقابة الداخلية	٠,٣٢٣	٠,١١١	١٥٨	١	٤,٤٣٤	٠,٠١

ويتضح من الجدول السابق أن لجان المراجعة كمتغير مستقل له تأثير قوى على حوكمة الشركات حيث وصل معامل التحديد الى ١١,١ ٪ بمستوى دال معنوياً عند مستوى دلالة ٠,٠١ كما تعبر قيمة

ت ٤,٤٣٤ عن وجود فروق بين المتغيرين ذات دلالة ، وقيمة بيتا موجبة مقدارها ٠,٨٠٦ وهو ما يشهد صحة الجزء الثاني من الفرض الثاني لهذه الدراسة بأن هناك علاقة طردية معنوية بين

أداء لجان المراجعة كمتغير مستقل وحوكمة الشركات كمتغير تابع ، ويوضح الباحث في الجدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار بين الرقابة الداخلية كمتغير مستقل وحوكمة الشركات كمتغير تابع ، وذلك كالتالي

جدول رقم (٥) تحليل الانحدار بين الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات

النموذج	المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	درجة الحرية	قيمة ف	قيمة ت	مستوى الدلالة
الانحدار البسيط	حوكمة الشركات	٠,٢١٠	٠,٠٤٤	١٥٨	١	٢,٦٩٧	٠,٠١

ويتضح من الجدول السابق أن الرقابة الداخلية متغير مؤثر في حوكمة الشركات ، حيث كان معامل التحديد بنسبة ٤,٤ ٪ بمستوى دال معنوياً ، كما تعبر قيمة ت ٢,٦٩٧ عن وجود فروق بين المتغيرين ذات دلالة ، وقيمة بيتا موجبة مقدارها ٠,١٣٦ وهو ما يحقق الجزء الثالث والأخير من الفرض الثاني بأن هناك علاقة طردية معنوية بين الرقابة الداخلية كمتغير مستقل وحوكمة الشركات كمتغير تابع . ويتضح من

تؤثر أيضاً على الحوكمة كمتغير تابع ، في حين أن الرقابة الداخلية تؤثر أيضاً على حوكمة الشركات ، وهو ما يؤكد صحة الفرض الثاني لهذه الدراسة .

نتائج اختبار الفرض الثالث :

والذي ينص على وجود تفاعل مشترك بين الرقابة الداخلية ومهام لجان المراجعة وحوكمة

الشركات ، ويوضح الباحث في الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لكل من الرقابة الداخلية ولجان المراجعة كمتغير مستقل في التأثير على حوكمة الشركات ، وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (٦)

تحليل تأثير الرقابة الداخلية ولجان المراجعة على حوكمة الشركات

النموذج	المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	درجة الحرية	قيمة ف	قيمة ت	مستوى الدلالة
الانحدار المتعدد	حوكمة الشركات	٠,٣٥١	٠,١٢٣	١٥٧	٢	٣,٧٧٢	٠,٠١

الأداة الأساسية لتخفيض المخاطر المحيطة بصنع القرار الاستثماري سواء بالنسبة للمؤسسات أو بالنسبة للمستثمر الفرد لما توفره من تحقيق للشفافية وحماية لحقوق ومصالح المساهمين .

(٢) نجاح مصر في تطبيق ٢٩ مبدأً من إجمالي ٤٨ مبدأً من المبادئ الدولية المنظمة لإدارة الشركات وتتفق تطبيقاتها بالكامل مع المعايير الدالة على حسن الأداء يعتبر الركيزة الأساسية للتطبيق الفعال لكل المبادئ الحاكمة لفكر حوكمة الشركات .

(٣) تطبيق الحوكمة المؤسسية الفعالة للجهاز المصرفي توفر للبنك هيكلًا منضبطاً ومنظماً يمكنه من إدارة أكفأ للمخاطر وهو ما يتفق مع مبادئ " لجنة بازل " للرقابة على البنوك وتنظيم ورقابة العمل المصرفي .

(٤) قيام مجلس إدارة البنك المركزي المصري بالإنفاق كل بنك بتشكيل لجنة مراجعة يكون تشكيلها ودورية اجتماعاتها ومهامها وفقاً للقواعد الإسترشادية الصادرة من البنك المركزي المصري سوف يدعم بشكل أكبر دور ومهام لجان المراجعة بالجهاز المصرفي .

ومما سبق يرى الباحث ضرورة إيلاء أهمية خاصة لطبيعة عمل لجان المراجعة والالتزام بالاختصاصات التفصيلية المحددة لها في " الدليل العام لقواعد ومعايير حوكمة الشركات " الصادر في مصر في أكتوبر

المراجعة بأهمية نسبية أكبر في التأثير على حوكمة الشركات بالمقارنة بمتغير الرقابة الداخلية في التأثير عليها ، وهو ما يثبت صحة الفرض الرابع لهذه الدراسة تختلف الأهمية النسبية لكل من نظام الرقابة الداخلية ولجان المراجعة في التأثير على حوكمة الشركات . ومما سبق يخلص الباحث إلى أن دعم وظيفته الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية كأحد أهم وظائف لجان المراجعة من خلال وجود نظام قوى وفعال للرقابة الداخلية يعد هو أساس تفعيل مبادئ حوكمة الشركات بالبنوك التجارية .

النتائج والتوصيات

استهدف الباحث من إجراء الدراسة التعرف على دور لجان المراجعة في دعم وإرساء مبادئ حوكمة الشركات في الجهاز المصرفي ، ومن ثم فقد خلص الباحث إلى أن :

(١) مبادئ حوكمة الشركات تعتبر

ويتضح من الجدول السابق رقم (٦) وجود تفاعل مشترك بين الرقابة الداخلية ولجان المراجعة وحوكمة الشركات ، حيث كانت قيمة معامل التحديد ١,٢٣ % عند مستوى دلالة ٠,٠١ ، كما تعبر قيمة ت ٣,٧٧٢ عن وجود فروق بين المتغيرين ذات دلالة ، وقيمة بيتا موجبة مقدارها ٠,٧١٧ وهو ما يحقق صحة الفرض الثالث لهذه الدراسة وجود تفاعل مشترك بين الرقابة الداخلية ومهام لجان المراجعة وحوكمة الشركات .

نتائج اختبار الفرض الرابع :

والذي ينص على اختلاف الأهمية النسبية لكل من نظام الرقابة الداخلية ولجان المراجعة في التأثير على حوكمة الشركات ، ويوضح الباحث في الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدرجي للأهمية النسبية لكل من الرقابة الداخلية ولجان المراجعة في التأثير على حوكمة الشركات ، وذلك كالتالي :

جدول رقم (٧)

تحليل درجة تأثير الرقابة الداخلية ولجان المراجعة على حوكمة الشركات

ترتيب المتغيرات في معادلة التنبؤ	معامل الارتباط ر	معامل التحديد ر ^٢	درجة الحرية	قيمة ف	قيمة ت	مستوى الدلالة
لجان المراجعة	٠,٣٢٣	٠,١١١	٢	١٩,٦٥٩	٤,٤٣٤	٠,٠١
الرقابة الداخلية	٠,٢١٠	٠,٠٤٤	١٥٧	٧,٢٧٢	٢,٦٩٧	٠,٠١

تحديد قيمته ٤,٤ % ، كما تعبر قيمة ت ٤,٤٣٤ وقيمة ف ١٩,٦٥٩ عن وجود فروق بين المتغيرين ذات دلالة ، وقيمة بيتا موجبة بقيمة ٠,٨٠٦ وبقية ٠,١١٩ على التوالي ، ومن ثم تتمتع لجان

ويتضح للباحث من الجدول السابق أن درجة تأثير لجان المراجعة على حوكمة الشركات أظهرها معامل التحديد بنسبة ١١,١ % أكبر من درجة تأثير الرقابة الداخلية عليها بمعامل

,"Corporate Governance , A Framework for Implementation", World Bank Group 1999.

(١١) د. طارق عبد المال حماد ، مرجع

سبق ذكره ، ص ٩ .

- السيد محمود القبطان ، قواعد المراجعة في أعمال البنوك - شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها ، دار النصر للطباعة والنشر ، ٢٠٠٦ .

-BRT , " Principles of Corporate Governance " Roundtable 2002
- Cadbury , S. , Adrian , 'Report of The Committee on The Financial Aspects of Corporate Governance ' , 1992 .

(١٢) د. طارق عبد المال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .

-Ho, S. , M. , & Wong, K. , S. , "A Study of The Relationship Between Corporate Governance Structur and The Extent of Vouluntary Disclosure" , Journal of International Accounting , Auditing & Taxation , No. 10 , 2001 , pp. 139 - 156 .

(١٣) د. محمد مصطفى سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ - ٢٢ ، ص ٤١ - ٣٤ .

- د. أمين السيد لطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٥٥ - ٧٥٧ .

- Cornetius , P. , K. , & Kogut , B. , "Corporate Governance and Capital Flows in Global Economy" Oxford , The World Economic Forum , 2003 .

- Nestor , S. , & Thompson , J. , Corporate Governance Patterns in OECD Economies : is Convergence under Way ? OECD and Korea Development Institute Conference , Cor-

Krishnamoorthy, G. , "Corporate Governance and The Audit Process " , Contemporary Accounting Research, 2002, No. 19 , pp. 573 - 594 .

(6) Carcello , J. , V. , & Neal , T. , L. , "Audit Committee Characteristics and Auditor Dismissals Following New Going - Concern Reports " , The Accounting Review, 2003 , No. 78 pp. 95 - 117 .

(7) Bernard , N. , & Pamela , H. , " Canadian Inter - Listed Companies : Navigating The Maze of Governance Requirements " , Business Journal Online , Sep . Oct. , 2004 , p.1 .

(8) Chiang , hasiang - Tsay , " An Empirical Study of Corporate Governance and Corporate Performance " Journal of American Academy of Business 2005 , No. 6 , pp. 95 - 101

(٩) د. أمين السيد لطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩٢ - ٦٩٧ .

-Abdl Shahid , S. , "Corporate Governance is Becoming a Global " , Working Paper , 2001 .

- Cuervo , A. , " Corporate Governance Mechanisms : A Plea For Less Code of Good Governance and More Market Control " , Corporate Governance , Vol. 10 , No. 2 , 2002 , pp. 84 - 93 .

(١٠) د. محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ، الأسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٦ ، ص ١٦ - ١٥

- Monks , R. , A. , & Minow , N. , Corporate Governance , Blackwell inc. , 1995 .

- Iskandet , M. , & Chamlou , N. ,

والذي يعد إحدى ركائز تفعيل دور لجان المراجعة ومن ثم دعم استقلال إدارة المراجعة الداخلية ، وبالتالي يكفل تحقيق الكفاءة والفاعلية في حوكمة الأداء في الجهاز المصرفي على النمط المأمول فيه والذي أصبحت تحكمه الآن بشكل ملح اعتبارات المنافسة .

هوامش البحث

(١) د. طارق عبد المال حماد ، حوكمة الشركات - المفاهيم - المبادئ - التجارب - تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٩ .

- Babic , V. , "The Key Aspects of the Corporate Governance Restructuring" , Transation Process Economist , 2001 , No. 33 , pp. 133-134 .

- Shleifer , A. , & Vishny , R. , "A Survey of Corporate Governance " , Journal of Finance , 1997 , Vol. 52 , pp. 737-783 .

(٢) د. أمين السيد لطفي ، المراجعة الدولية وعمولة أسواق رأس المال ، بدون ناشر ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٩٨ - ٧١٥ .

(3) Abbott , L. , Young , P. , & Suzan , P. , " The Effects of Audit Committee Activity and Independence on Corporate Fraud " , Managerial Finance , 2000, No. 26 , pp. 55 - 67

(4) DeZoort , F. , & Salterio , S. , E. , "The Effects of Corporate Governance Experience and Financial Reporting and Audit Knowledge on Audit Committee Members Judgments" , Auditing : A Journal of Practice & Theory , 2001 , No. 20 , pp. 31 - 47

(5) Cohen , J. , Wright , M. , &

tions of The Blue Ribbon Committee on Improving The Effectiveness of Corporate Audit Committee, New York: New York Stock Exchange and National Association of Securities Dealers, 1999 .

(٢٩) السيد محمد القبطان ، مرجع

سبق ذكره ، ص ٧٧ .

د . طارق عبد المال حماد ، مرجع

سبق ذكره ، ص ٤٤٤ .

- Bessis , J . , Risk Management in Banking , John Wiley & Sons, 1998 .

- Hampel Report , Committee in Corporate Governance : Final Report , London 1998 .

(٣٠) السيد محمد القبطان . مرجع

سبق ذكره ، ص ٢٦٥ - ٢٦٨ .

(٣١) السيد محمد القبطان ، مرجع

سبق ذكره . ص ١٨٧ .

-Allison , D . , Corporate Governance and Internal Auditor , Internal Auditing , No. 3 , 2004.

- Boker , C . , & , Dwight , M . , Increasing The Role Critical of Auditing , Vol. 13 , 2002 .

(٣٢) د* محمد مصطفى سليمان ،

مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨ - ١٥٩

ـ المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، جمهورية مصر العربية ، سبتمبر ٢٠٠٥

- Ganesh , K . , Arnold , M . , Corporate governance and The Audit Process , Contemporary Accounting Research , Vol . 19 , 2004 .

- Eugene , A . , Accounting Quality , Auditing and Corporate Governance , Accounting Horizons , Vol 10 , 2003.

سبق ذكره ، ص ٨١٠ - ٨١٢ .

- Wright , D . , W . , " Evidence on The Relation Between Corporate Governance Characteristics and The Quality of Financial Reporting " , Working Paper , University of Michigan , 1996 .

(٢١) د . طارق عبد المال حماد ، مرجع

سبق ذكره ، ص ٤١٨ .

- Greuning , H . , V . , & , Bratancovic , S . , B . , "Analyzing and Managing Banking Risk : A Framework For Assessing Corporate Governance and Financial Risk" , The World Bank, 2003 .

(٢٢) د* محمد مصطفى سليمان ،

مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٢ .

- Bessis , J . , Risk Management in Banking , John Wiley & Sons, 2003 .

(٢٣) د . طارق عبد المال حماد ، مرجع

سبق ذكره ، ص ٥٠٦ ، ٥٢١ ، ٥٣٠ .

(٢٤) د . محمد مصطفى سليمان ،

مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧

(٢٥) د . طارق عبد المال حماد ، مرجع

سبق ذكره ، ص ٤١٩ - ٤٥٠ .

- السيد محمد القبطان ، مرجع سبق

ذكره ، ص ٦٧ - ٨٢ .

(٢٦) د . محمد مصطفى سليمان ،

مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٥ ، ص

٢٩٠ - ٢٩٨ .

(٢٧) د . طارق عبد المال حماد ، مرجع

سبق ذكره ، ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٢٨) د . محمد مصطفى سليمان ،

مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٤ - ١٧٧

- Smith Report , "Audit committees Combined Code Guidance" , Financial Reporting Counsel , January 2003

- Blue Ribbon Committee (BRC)

, Report and Recommendations

Corporate Governance in Asia : A Comparative Perspective , Seoul , 3 - 5 March 1999.- OECD , OECD Principles of Corporate Governance Organization for Economic Cooperation and Development Publications, 1999.

- OECD , Corporate Governance and National Development , Technical Papers , No . 180 , 2001 .

(١٤) د . محمد مصطفى سليمان ،

المرجع السابق ، ص ٥٨ - ٦٠

(١٥) المرجع السابق ، ص ٧٠ - ٧١

(١٦) المرجع السابق ، ص ٧٢ - ٧٤

(١٧) د . محمد مصطفى سليمان ،

مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٠ - ٢٤١

- Demirag , I . , S . , & , Solomon , J . , F . , "Developments in International Corporate Governance and The Impact of Recent Events " , Corporate Governance , Vol . 11 , No . 10 , 2003 , pp. 1 - 7 .

- Dezoort , F . , & Salterio , " The Effects of Corporate Governance Experience and Audit Knowledge on Audit Committee Members Judgements " Auditing : A Journal of Practice & Theory , No . 20 , 2000

(١٨) المسودة النهائية لقواعد حوكمة الشركات المصرية ، أغسطس ٢٠٠٥ .

(١٩) د . طارق عبد المال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ .

د . أمين السيد لطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١٦ - ٧١٨ .

(٢٠) د . محمد مصطفى سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨١ - ٢٨٣

د . أمين السيد لطفى ، مرجع

ملحق البحث

(قائمة الاستقصاء)

السؤال الأول : يستقصر عن بعض البيانات الديموجرافية

١ - الحالة الاجتماعية ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ أخرى

٢ - المؤهل ☐ أقل من الجامعى ☐ جامعى

☐ دراسات عليا

٣ - السن ☐ أقل من ٢٠ سنة ☐ من ٢٠ : ٥٠ سنة

☐ أكثر من ذلك

٤ - الخبرة ☐ أقل من ١٠ سنوات ☐ من ١٠ : ٢٠ سنة

☐ ٢٠ سنة فأكثر

من فضلك :

ضع علامة (✓) أمام إجابة واحدة فقط تعبر عن رأيك .

توجد مجموعة من العبارات التى تتعلق بهمهم لجان
المراجعة الداخلية بالبنك

من فضلك : ضع علامة (✓) أمام العبارة التى تعبر عن
رأيك حسب درجة انطباقها لديك فى البنك .

م	السؤال	تتطبق تماما	تتطبق بدرجة جيدة	تتطبق إلى حد ما	تتطبق بشكل ضعيف	لا تتطبق إطلاقاً
١١	تقوم بالرصد المستمر لنظام الرقابة الداخلية بالبنك					
١٢	تجرى مراجعة مستقلة لتقدير المخاطر التى يواجهها البنك					
١٣	تقوم بمراجعة القوائم المالية الفسرية والسنوية للبنك قبل نشرها					
١٤	تتأكد من التزام إدارة البنك بتطبيق قواعد حوكمة البنك					
١٥	تراجع مدى الالتزام بقواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة عن البنك المركزى					
١٦	تطلع على البيانات المالية المعدة للنشر والتأكد من اتساقها مع القوائم المالية و قواعد النشر الصادرة عن البنك المركزى					
١٧	تدرس مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بما فى ذلك نظم الرقابة على مخارج الحساب الألى					
١٨	تقوم بمراجعة السياسات المحاسبية التى يقوم البنك بتطبيقها					
١٩	تتشارك مع مدير إدارة المراجعة الداخلية فى دراسة الملاحظات الهامة التى أسفرت عنها المراجعة الداخلية ، والإجراءات التى إتخذت من قبل المسؤولين لتلافيها .					
٢٠	تتشارك مع مدير إدارة المراجعة الداخلية فى دراسة الملاحظات التى واجهت عمليات المراجعة الداخلية أى قيود تتعلق بالمحصول على المعلومات المطلوبة					
٢١	تتولى دراسة ملاحظات البنك المركزى المصرى ذات التأثير على القوائم المالية وتقارير التدقيق الواردة منه					
٢٢	تجتمع مع كل من مدير إدارة المراجعة الداخلية ومراقبى الحسابات والمسؤولين المختصين كل على حدة لمناقشة الموضوعات التى ترى اللجنة أو أى من هذه الأطراف ضرورة مناقشتها					
٢٣	تتشارك مع مدير إدارة المراجعة الداخلية فى دراسة مدى توافر العاملين المؤهلين بإدارة المراجعة					

م	السؤال	تتطبق تماما	تتطبق بدرجة جيدة	تتطبق إلى حد ما	تتطبق بشكل ضعيف	لا تتطبق إطلاقاً
١	يتوافر لدى البنك نظام كفؤ للرقابة المالية .					
٢	يوفر البنك نظام متميز للرقابة غير المالية .					
٣	توجد مجموعة من القواعد التى تعمل على تنظيم ربحية البنك وقيمتها على المدى البعيد .					
٤	يوفر البنك للمستثمرين المعلومات التى تتيح لهم التأكد من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم .					
٥	توجد استراتيجية مؤسسية واضحة ومحددة للبنك .					
٦	يتبنى البنك طرق عادلة لتوزيع المخاطر بين الملاك والمساهمين والعالمين والدائنين .					
٧	توجد بالبنك قيم مؤسسية تخضع للرقابة عن مدى الالتزام بها .					
٨	توجد بالبنك نظم رقابية داخلية قوية ومزمنة تدعم إدارة المخاطر .					
٩	يتم توزيع المهام وخطوط المسؤولية بالبنك بما يتواءم مع أسلوب إدارة المخاطر المالية .					
١٠	يلتزم البنك بالشفافية والإفصاح الكافى فى المعلومات المعروضة داخلياً وتلك المقدمة للجمهور .					

تحليل لمبررات وآثار المبالغ والمعدلات الحكومية فى الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين طبقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م

بحث مقدم من الدكتور / عادل التابعى عبده الغزناوى

دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة / ماجستير فى المحاسبة الضريبية / دبلوم الدراسات العليا فى الضرائب والمراجعة
دبلوم الدراسات العليا فى محاسبة التكاليف / بكالوريوس فى إدارة الأعمال / بكالوريوس فى المحاسبة والمراجعة
مدير عام - بمنطقة ضرائب بورسعيد

والمحاضر بمراكز التدريب الضريبى

الجزء (٢)

(ب) إيرادات العقارات المبنية :

٢٠- حددت المادة (٣٩) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ إيرادات العقارات المبنية على أساس إجمالى القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية بعد خصم ٤٠ ٪ مقابل جميع التكاليف والمصروفات .

كما أوضحت أنه بالنسبة للإيرادات الناتجة عن تأجير أى عقار أو جزء منه وفقاً لأحكام القانون المدنى ، فيحدد الإيراد الخاضع للضريبة على أساس مقدار الأجرة الفعلية مخصوماً منه ٥٠٪ مقابل جميع التكاليف والمصروفات .

وهذه المادة تقابل ما جاء بالفقرة الأولى من المادة (٨٢) من

أساساً لربط الضريبة المفروضة بالقانون ١١٢ لسنة ٣٩ المشار إليه ، وذلك إذا كان حائز الفراس مستأجراً للأرض ، وعلى أساس مئلى القيمة الإيجارية المشار إليها إذا كان حائز الفراس مالكاً للأرض ، وذلك كله بعد خصم ٢٠٪ من هذه الإيرادات مقابل جميع التكاليف والمصروفات . وهذه المادة تقابل المادة (٨٢) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فى بنودها عدا أنها كانت تقرر خصم نسبة ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف لكلا من إيراد الأطنان الزراعية ، وإيراد الاستغلال الزراعى . وعلى ذلك يلاحظ أن القانون الجديد قد رفع نسبة الخصم إلى ٣٠٪ بدلاً من ٢٠٪ عند تحديد إيراد الأطنان الزراعية ، وأبقى على نسبة الخصم فيما يتعلق بالاستغلال الزراعى .

استكمالاً لما سبق نشره فى العدد السابق

رابعاً : فى مجال إيرادات الثروة العقارية :

(أ) فيما يتعلق بإيرادات الأطنان الزراعية والاستغلال الزراعى .

بينت المادة (٣٨) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قواعد تحديد هذه الإيرادات وذلك على النحو التالى :
١٨- إيراد الأطنان الزراعية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط ضريبة الأطنان المفروضة طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى القانون ١١٢ لسنة ٣٩ الخاص بضريبة الأطنان ، وذلك بعد خصم ٣٠٪ مقابل جميع التكاليف .

١٩- كما يتم تحديد إيرادات الاستغلال الزراعى للمساحات الخاضعة على أساس مئلى القيمة الإيجارية المتخذة

القانون ١٥٧ لسنة ٨١ ، حيث تقضى بتحديد إيرادات العقارات المبنية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون ٥٦ لسنة ٥٤ بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف .

وعلى ذلك يلاحظ أن القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قد رفع نسبة ما يخصم مقابل التكاليف من ٢٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ ، فضلاً عن إضافة كيفية تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة حالة تأجير أى عقار أو جزء منه وفقاً لأحكام القانون المدنى (عقود الإيجار محددة المدة) والتي لم يشملها القانون السابق .

ج - إيرادات الوحدات المفروشة :

٢١- أوضحت المادة (٤١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ كيفية تحديد الإيرادات الناتجة عن تأجير أى وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها ، وبينت أنه يتم تحديد الإيراد الخاضع للضريبة على أساس قيمة الإيجار الفعلى مخصوصاً منه ٥٠ ٪ مقابل جميع التكاليف . وهذه المادة تقابل المادة (٢٣) من القانون ٥٧ لسنة ١٩٨١ والتي تقرر نفس المعاملة عدا أن هذه المادة تشترط ألا تقل قيمة الإيجار المتخذ أساساً لربط الضريبة عما يأتى :

■ عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة

على العقارات المبنية بالنسبة للأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .

■ سبعة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة للأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

■ خمسة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة للأماكن المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ وقبل ٦ أكتوبر ١٩٧٢

■ ثلاثة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة للأماكن المنشأة منذ ٦ أكتوبر ١٩٧٢ .

■ حدد صافى الربح للوحدات المفروشة خارج كردون المدينة على أساس الأرباح الفعلية إيراداً ومصرفاً .

وعلى ذلك يلاحظ أن القانون الجديد قد أنفى الحدود الحكمية التى وردت فى المادة (٢٣) والتي يجب ألا تقل عنها قيمة الإيجار المتخذ أساساً لربط الضريبة ، فضلاً عن تحديد الضريبة على أساس قيمة الإيجار الفعلى مخصوصاً منه ٥٠ ٪ مقابل جميع التكاليف لكافة الوحدات السكنية المؤجرة مفروش سواء أكانت داخل أو خارج كردون المدينة .

د - التصرفات العقارية :

٢٢- فرضت المادة (٤٢) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ضريبة بسعر ٢,٥ ٪ وبغير أى تخفيض على إجمالى الإيرادات الناتجة عن التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى داخل كـردون المدينة .

وهذه المادة تطابق ما كان مقرراً بالقانون السابق بالمادة ٢٢ والمعدلة بالقانون ٢٢٦ لسنة ١٩٩٦ ولم يطرأ أى تعديل .

ولكن يلاحظ أن المشرع بهذه المادة قد فرض سعراً حكماً يخالف أسعار الضريبة المقررة ، كما جعل المادة الخاضعة للضريبة هى رأس المال وليس الدخل ، ولذلك تعد هذه المادة وما ورد فيها من أحكام خروجاً عن منهج التوحيد الذى يأخذ به المشرع الضريبى والذى اتبعه فى عناصر الإيرادات الأخرى الخاضعة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين .

مما هو جدير بالذكر أن المشرع قد حدد فى المادة (٧) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ شريحة معفاة من الدخل بواقع ٥٠٠٠ جنيه ، لا تسرى عليها الضريبة وإنما تسرى على ما يجاوز هذا المبلغ من صافى الدخل الذى يحققه الممول المقيم خلال السنة وهذه الشريحة المعفاة من الدخل يتمتع بها الممول سواء أكان أعزب أو متزوجاً ولا يعول أو غير متزوج ويعول أو متزوجاً ويعول وسواء كان رجلاً أو امرأة ، وفى المقابل أنفى التشريع الجديد ما كان

يمنح مقابل الأعباء الماثلية للممول وفق حالته الاجتماعية في القانون السابق بالمادة (٨٨) والمعدلة بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٩٧، وقد أثار ذلك جدلاً كبيراً .

ومما تقدم يمكن تلخيص المجالات التي تدخل فيها المشرع في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لتحديد مبالغ أو معدلات حكومية في نطاق الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين فيما يلي :-

المرتبات وما في حكمها :

المواد (٩ - ١٦)

- ١ - الإعفاء الشخصي السنوي .
- ٢ - اشتراكات العاملين في الصناديق الخاصة .
- ٣ - أقساط التأمين على الحياة
- ٤ - تقدير ميزة استخدام السيارة .
- ٥ - تقدير ميزة الهواتف المحمولة .
- ٦ - القروض التي يحصل عليها العامل .

النشاط التجاري والصناعي :

المواد (١٧ - ٣١)

- ٧ - المبالغ التي تستقطع لتمويل صناديق التوفير والادخار.
- ٨ - أقساط التأمين التي يعقدها الممول .
- ٩ - التبرعات والإعانات .
- ١٠ - العائد المسدود على القروض .
- ١١ - معدلات الإهلاك .
- ١٢ - أساس الإهلاك .
- ١٣ - الإهلاك المسجل للذلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج لأول مرة .
- ١٤ - المصروفات الغير مؤيدة

بمستندات .

المهن الغير تجارية :

المواد (٣٢ - ٣٦)

- ١٥ - المبالغ المدفوعة للنقابات للحصول على معاش ، وأقساط التأمين على الحياة .
- ١٦ - التبرعات والإعانات .
- ١٧ - مقابل التكاليف والنفقات لغير المحتفظين بدفاتر لغير الحسابات .

الشهرة العقارية :

المواد (٣٧ - ٤٢)

- ١٨ - إيرادات الأطنان الزراعية .
- ١٩ - الاستغلال الزراعي .
- ٢٠ - إيرادات المقارنات المبنية والإيراد من التأجير وفقاً لأحكام القانون المدني .
- ٢١ - التأجير مفروش .
- ٢٢ - التصرفات العقارية .
- ٢٣ - الشريعة المعفاة .

ومن خلال العرض السابق يتضح :

- (١) اتساع مساحة المواد التي تقرر مبالغ ومعدلات حكومية فيما يتعلق بمجال الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بالتشريع الجديد بالمقارنة بالتشريع السابق ، في حين أن الأصل يتطلب العمل على تقليل هذه المساحة إلى أقل حد ممكن ، وتأكيذاً تبين أنه على مدى (٢٤) مادة (من المادة ٩ حتى ٤٢) بلفت حالات التدخل (٢٢) مرة ، بخلاف مادة الشريعة المعفاة .

(٢) أن نصوص التشريع الجديد

والتي قررت مبالغ ومعدلات حكومية قد جاء البعض منها متطابقاً مع نصوص القانون السابق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في المضمون ، ولكن لاحظ :

(أ) تدخل المشرع بزيادة المبالغ الحكومية المقررة والإبقاء على النسب والمعدلات التي كانت تطبق من قبل في مواقع معينة.

(ب) تعديل نسب كانت مقررة بالقانون السابق إما بزيادة بعضها أو تخفيض البعض الآخر منها .

(ج) إدخال نسب وقيم جديدة لم يكن لها وجود من قبل .

(د) إلغاء مبالغ حكومية كانت مقررة من قبل لإلغاء المواد التي كانت تقررها .

(٣) تدخلت اللائحة التنفيذية

للتشريع الجديد بتعديل نسب ومعدلات حكومية في بعض مواقع معينة لم يرد لها ذكر بالقانون ذاته ، الأمر الذي يخرجها عن مهمتها الأساسية في تفسير مواد القانون .

وعلى ذلك يتطلب الأمر ضرورة الوقوف على المبشرات والآثار من تقرير هذه المبالغ والمعدلات الحكومية بالتشريع الجديد ، وتقييمها وإبداء الرأي بشأنها ، وهو ما سوف يتناوله الباحث بالمبحث الثاني .

المبحث الثاني

« الدراسة التحليلية للمبررات والآثار للأخذ بالأحكام المعدلات حكماً بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ » .

من خلال ما تقدم يتضح كيف أن المشرع قد أضرر العديد من النصوص التشريعية والتي تقضى بتحديد مبالغ ومعدلات حكومية فى كافة الإيرادات المتعلقة بمجال الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين .

وفى حقيقة الأمر فإن تدخل المشرع على هذا النحو يثير العديد من التساؤلات حول هذا الاتجاه تتمثل فيما إذا كان هناك مبرر قوى لذلك؟ وهل هذا المبرر قائم بالنسبة لكل المجالات (المواقع) الواردة بالتشريع ؟ وإذا توافر ذلك فهل ما جاء به التشريع من تحديد لمبالغ ومعدلات قد جاء مناسباً وملائماً للفرض الذى تقررت من أجله ؟

وفى محاولة للإجابة على هذه التساؤلات ، فإن الأمر يقتضى تحديد المقصود من المبررات والآثار فى هذا البحث .

المبرر يتمثل فى: السبب الذى من أجله يتدخل المشرع بفرض وتحديد مبالغ أو معدلات حكومية معينة بالتشريع ، بحيث يمثل غياب هذا التدخل صعوبة فى فهم أو تفسير أو تطبيق التشريع .

والآثار (مدى الفعلية): فبعد الوقوف على المبرر (السبب) من فرض مبالغ أو معدلات حكومية

تكرار خصم ذات الاشتراكات من أى إيرادات أخرى .

المبرر: قد يكون هدف المشرع من هذا النص تحقيق البعد الاجتماعى بتخفيض العبء الضريبى عن مهولى الضريبة على المرتبات من جانب ولتشجيع الاشتراكات فى صناديق التأمين الخاصة ودعم نشاطها ، وكذا التشجيع على عقد وثائق التأمين على الحياة لصالح الممول أو لزوجته أو أولاده القصر .

الآثار: زيادة الإقبال على الاشتراك بالصناديق الخاصة وكذا الاشتراك بوثائق التأمين المختلفة .

التحليل والرأى: تحديد جملة المبالغ التى يجوز خصمها بالآ تجاوز ١٥ ٪ من صافى الإيراد فهى تمثل نسبة مقبولة ومناسبة ، إلا أن المشرع قد فرض قيداً بتحديد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه أيهما أكبر ، وعلى ذلك كان يفضل الاكتفاء بالنسبة التى قررها المشرع بما يدفع فى حدود نسبة ١٥ ٪ من صافى الإيراد فقط ، ولم يكن هناك داع إلى تحديد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

- تقرير إعفاء شخصى بواقع ٤٠٠٠ جنيه يمثل اتجاهاً جيداً ويعد من الإيجابيات للتشريع الحالى ، خاصة وإن هذا المبلغ يعفى منه الممول بغض النظر عن حالته الاجتماعية ، وبغض النظر عن كونه رجلاً أو امرأة ، وهذا الاتجاه وإن كانت له وجاهته إلا أنه ليس ملائماً فى قيمته لأنه فى هذه الحالة يتسعين أن يتناسب مع الظروف الشخصية للممول .

بالتشريع يبقى الوقوف على مدى الفعلية لتطبيق هذه الأحكام ، وذلك بقياس الآثار ، ومدى تحقق الأهداف منها ، ويتحقق ذلك إذا ما وردت المبالغ والمعدلات الحكومية ملائمة ومناسبة للفرض الذى تقررت من أجله ، محققة للتوازن بين مصلحة الممول ومصلحة الخزنة العامة ومحقة للعادلة بين الممولين .

وفيما يلى يورد الباحث تحليلاً لأهم النصوص التى وردت بالتشريع الحالى محددة لمبالغ ومعدلات حكومية ، وإبداء الرأى بشأنها فى ضوء المبرر منها ، وما تحقق من تقرير ذلك للتعرف على مدى فعاليتها ، وتقديم مقترحات بشأنها .

أولاً: فيما يتعلق بالأحكام الخاصة

بإيرادات المرتبات وما فى حكمها :-

النص: ورد بالمادة (١٢) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بأن يعفى من الضريبة :

١ - مبلغ ٤٠٠٠ جنيه إعفاء شخصياً سنوياً للممول .

٢ - أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحى على الممول لمصلحته أو لمصلحة الزوج أو الأولاد القصر .

٣ - اشتراكات العاملين فى صناديق التأمين الخاصة .

ويشترط فى الحالتين ٢ ، ٣ ألا يزيد جملة ما يخصم للممول عن ١٥ ٪ من صافى الإيراد أو ٢٠٠٠ جنيه أيهما أكبر ، ولا يجوز

سوف يفتح مجالاً للتحويل من قبل البعض ، وذلك بالحصول على قرض فى حدود خمسة أشهر أو ستة أشهر ، ثم بعد ذلك يحصل على قرض آخر وهكذا ، ومن ثم لا تحسب له ميزة تضاف إلى الإيرادات الخاضعة للضريبة بواقع الفائدة المقررة .

وعلى ذلك كان يجب عدم خضوع ما تتطلبه الوظيفة من توفيرها المزايا النقدية والعينية للضريبة .

ثانياً : فى مجال الأرباح التجارية والصناعية :-

١ - التكاليف والمصروفات :

النص: ورد بالمادة (٢٢) من القانون الشروط التى يتعين توافرها فى التكاليف والمصروفات واجبة الخصم ومنها :
أن تكون حقيقية ومؤيدة بالمستندات ، وذلك فيما عدا التكاليف والمصروفات التى لم يجر العرف على إثباتها بمستندات ، وقد حددت اللائحة التنفيذية بالمادة (٨) المقصود بالتكاليف والمصروفات التى لم يجر العرف على إثباتها بمستندات ، واشترطت ألا تزيد المصروفات هذه بما فى ذلك الإكراميات على ٧٪ من إجمالى المصروفات العمومية والإدارية المؤيدة بالمستندات .

المبرر: قد يكون المبرر وراء تحديد هذه النسبة هو الحد من الخلافات التى يمكن أن تنشأ حول هذا البند وخاصة بالنص على شمول هذه النسبة للإكراميات

بتحديد النسب سالف الذكر ، ولم ترد هذه النسب بصلب القانون الأمر الذى يخرج اللائحة عن مهمتها الأساسية فى تفسير نصوص القانون ، وتكون بذلك قد خالفت المطلوب من الإحالة إليها .

٢ - ما قرره اللائحة بشأن احتساب قيمة الميزة فى استغلال السيارة التى توضع تحت التصرف الشخصى للمعامل ، قد يلمس صعوبة لحصر قيمة ما تم إنفاقه عليها من الوقود وكذا أعمال الصيانة الدورية لها ، ويشكل ذلك عبء على الجهات عند احتساب قيمة هذه الميزة ، وعلى ذلك كان يفضل أن تحسب بنسبة من قيمة الضريبة السنوية التى تسدد عن السيارة ، أو بنسبة من قيمة التأمين عليها لسهولة حساب هذه الميزة .

٣ - تقدير قيمة الميزة على القروض بواقع ٧ ٪ ، فهذا النص يمثل زيادة للميزة العينية دون مبرر خاصة وأن جهة العمل غالباً ما تمنح هذه القروض بلا فائدة ، كما وأن نسبة ٧ ٪ لم نجد لها مبرراً خاصة وأن المشرع يأخذ فى النشاط التجارى والصناعى بمعدل الفائدة المعلن من قبل البنك المركزى ، وكان من باب أولى التوحيد فى معدل سعر الفائدة على القروض .
إخضاع هذه الميزة للضريبة

اللائحة التنفيذية :-

حددت المادة (١١) منها المقصود بالمزايا النقدية والعينية ، كما بينت كيفية تقدير المزايا العينية ، وذلك على النحو التالى :-

النص: سيارات الشركة التى توضع تحت التصرف الشخصى للمعامل ، تحدد قيمة الميزة بنسبة ٢٠٪ من قيمة الوقود والتأمين والصيانة الدورية .
- الهوائى المحمولة تحدد قيمة الميزة بنسبة ٢٠ ٪ من النفقات المتعلقة بها .

- القروض والسلفيات المقدمة من صاحب العمل فيما يجاوز إجمالى ما يحصل عليه العامل خلال الستة أشهر السابقة على حصوله على القرض بدون عائد أو بمائد يقل عن ٧ ٪ ، وتحدد قيمة الميزة بنسبة ٧ ٪ أو بالفرق بين سعر عائد القرض وبين سعر الفائدة المشار إليه إذا كان سعر عائد القرض أقل من ٧٪ .

المبرر: قد يكون سببه حسم ما قد ينشأ من خلاف حول تقدير قيمة هذه الميزة باعتبارها مزية عينية أخضعها المشرع للضريبة .

الأثار: حساب الوعاء الضريبى للممولين الذين يحصلون على هذه الميزة دون اجتهاد فى تقدير قيمتها ، بما يسهل على الجهة حساب الضريبة المستحقة بلا خلاف أى الضرورة العملية هى الغالبة :

التحليل والرأى :

١ - لقد تدخلت اللائحة التنفيذية

والتي تشكل أهمية بالنسبة للعديد من الأنشطة التي تتطلب ذلك .

الآثار: سهولة حساب ما يتعلق بهذا البند والعمل على إثبات غالبية المصروفات بالمستندات التي تؤيدها ، ومن ثم استقرار الوعاء الضريبي وعدم التنازع بشأنه ، أى الضرورة العملية هي الغالبة أيضاً .

التحليل والرأى :

أولاً: إذا كان المشرع له مبرره ، وكذا الأثر المتوقع من التطبيق إلا أن هذا الأثر يضع الباحث قيداً عليه ، وهو أن النسبة التي تقررت بواقع ٧ % تأخذ من إجمالى المصروفات العمومية والإدارية المؤيدة بالمستندات ، ولم يرد تعريفاً دقيقاً لتلك المصروفات العمومية والإدارية حيث لا يوجد اتفاق بين المحاسبين حول ماهية المصروفات العمومية والإدارية .

فقد عدده الأستاذ الدكتور : جلال الشافعى فى مجموعة من البنود شملت (مصاريف التأسيس ، والإيجار ، والإهلاكات ، والضرائب والتبرعات والإعانات والمرتببات والأجور والمكافآت ، ومصاريف السفر والانتقال ومصاريف التأمين ، ومصروفات النور والمياه ، والتليفون والفاكس والأدوات الكتابية وأتاع مراقب الحسابات والترميمات والتصليلات والمصاريف القضائية (١) .

فى حين يرى الأستاذ الدكتور : محمود السيد الناقى ، أن كل المصروفات التى لا يكون فى طبيعتها تشغيلية وتمويلية وتسويقية

تعد من قبيل المصروفات العمومية والإدارية .

وعلى ذلك فإن التباين والاختلاف حول ماهية المصروفات العمومية والإدارية سوف يؤدى إلى ظهور العديد من المشاكل بين المولين والإدارة الضريبية حول القيمة التى ستحسب عليها نسبة ٧ % فهى من رقم غير محدد تحديداً دقيقاً ، كما كان الحال سابقاً بواقع ٣ % من رقم الأعمال (لمقابلة الإكراميات) وهو بالفعل رقم محدد .

ثانياً: أن نسبة ٧ % من المصروفات العمومية والإدارية هى فى حد ذاتها نسبة ضئيلة للغاية وغير ملائمة ، خاصة لتلك الأنشطة التى يتطلب طبيعة عملها اتفاق العديد من المصروفات ولا تثبت بمستندات ، فضلاً عن الإكراميات والتى تشكل نسبة عالية من المصروفات لأنشطة معينة كالتوكيلات الملاحية وشركات الشحن والتفريغ ، وأعمال الملاحة وغيرها من الأنشطة المعاملة .

وعلى ذلك يتطلب الأمر استصدار كتاب دورى من الإدارة الضريبية يحدد ماهية المصروفات العمومية والإدارية تحديداً دقيقاً ، كما ينبغى إعادة النظر فى النسبة المقررة لمقابلة التكاليف والمصروفات التى لم يجر العرف على إثباتها بمستندات بما فى ذلك الإكراميات حسماً للخلاف حول هذا البند .

٢- الإهلاكات :-

- حددت المادة (٢٥) من القانون ما يتعلق بنسب الإهلاكات :

النص: يكون حساب الإهلاكات لأصول المنشأة على النحو التالى :-

- ٥ % من تكلفة شراء أو إنشاء أو تطوير أو تجديد أو إعادة بناء أى من المباني والمنشآت والتجهيزات

- ١٠ % من تكلفة شراء أو تطوير أو تجديد أى من الأصول المعنية .

- يتم إهلاك الفئتين التاليتين من أصول المنشأة طبقاً لنظام أساس الإهلاك بالنسبة المبينة قرين كل منهما :

(أ) الحاسبات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين البيانات بنسبة ٥٠ % من أساس الإهلاك لكل سنة ضريبية .

(ب) جميع أصول النشاط الأخرى بنسبة ٢٥ % من أساس الإهلاك أيضاً .

المبرر: قد يكون غرض المشرع من التقسيم لمجموعات الأصول وتحديد النسب الواجبة لكل منها وطرق الإهلاك اللازمة هو لحسم أوجه النزاع الذى يمكن أن ينشأ حول هذا الجانب ، نظراً لتأثيره البالغ على حجم الوعاء الضريبى السنوى .

الأثر: سهولة تحديد قيمة الإهلاكات الواجبة الخصم للعناصر المختلفة .

(١) د. جلال الشافعى : المبادئ العامة للمحاسبة الضريبية والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين طبقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، شركة القصر للطباعة ، سنة ٢٠٠٦ ، ص ٢٥٧ .

التحليل والرأي:

ذهب المشرع إلى تقسيم الأصول إلى أربع مجموعات لأغراض حساب الإهلاك مع تحديد طرق ونسب الإهلاك الواجبة ، وهو اتجاه غير ملائم من جانب المشرع في رأينا ، كما وأنه ليست هناك ضرورة لذلك من جانب آخر ، فقد خرج المشرع في القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ عن الأصل العام والذي ظل معمولاً به حتى ٨ يونيو عام ٢٠٠٥ ، وهو أن يترك أمر اختيار طريقة الإهلاك المناسبة وكذا معدلات الإهلاك اللازمة طبقاً للمعرف الجارى ومطبقاً لطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل كما كان الحال سابقاً .

فكل مجموعة من الأصول لها ظروفها الخاصة في الاستخدام وفقاً لطبيعة نشاط المنشأة والمكان الذي تتواجد فيه ، وكان الأمر يتطلب مزيداً من المرونة ، فإذا كان الإهلاك لمقابلة عاملى الاستخدام ومضى المدة ، فإذا زاد الاستخدام عن المعدل العادى استوجب الأمر زيادة معدلات الإهلاك تبعاً لذلك والمكس صحيح ، وهو ما لم يذهب إليه القانون الجديد .

لذلك يتعين إعادة النظر في معدلات الإهلاك حالة ما إذا ثبت أن هناك زيادة في معدلات الاستخدام عن المعدل العادى .

٢ - تكلفة الآلات والمعدات

الاستخدام في الاستثمار

في مجال الإنتاج :-

النص: تقضى المادة (٢٧) من

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بأن : «تخصص نسبة ٣٠ ٪ من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في الاستثمار في مجال الإنتاج سواء أكانت جديدة أو مستعملة » .

المبرر: وقد يكون ليعد اقتصادى استهدفه المشرع ذلك لتشجيع المنشآت على استثمار المبالغ في اقتناء الآلات والمعدات التى تستخدم فى الإنتاج ، وتحديث أدواته ومعداته ومواكبة كل تقدم تكنولوجى فى هذا المجال .

الأثار: تحقيق زيادة ونمو فى الإنتاج بما يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

التحليل والرأي:

(أ) قرر المشرع هذه الميزة (الإهلاك المعجل) بخلاف ميزة الإهلاك العادى ، ومنع نسبة ٣٠٪ وهى نسبة ملائمة ومناسبة وتقوق ما كان مقرراً من قبل لمقابلة ذلك .

(ب) منح المشرع هذه الميزة أيضاً سواء أكانت هذه الآلات جديدة أو مستعملة دون قصرها على الآلات الجديدة فقط ، وهذا اتجاه آخر للتشجيع وللحفيز على شراء تلك الآلات وفق إمكانيات وقدرات الممولين .

لأنه من الملاحظ الآتى:-

أولاً: أن النص جاء قاصراً على الآلات والمعدات فقط دون باقى العناصر الأخرى كالمسارات الجديدة أو المستعملة المستخدمة فى الإنتاج وكذا أجهزة الحواسيب الآلية المستخدمة فى النواحي الإدارية بالمنشآت ونظم البرامج

وأجهزة تخزين البيانات : حيث يثور التساؤل عما إذا كانت هذه العناصر ينطبق عليها هذا الحافز من عدمه ، خاصة وأن النص حرفياً يقتصر على الآلات والمعدات ولا يسمح بدخول عناصر أخرى ، ولكن مبرر النص يمكن أن يمتد ليشمل السيارات والأجهزة المختلفة ، وعلى ذلك يرى الباحث أن الأمر فى حاجة إلى توضيح حتى تستقر أمور التطبيق فى هذا الشأن .

ثانياً: ولم يشترط المشرع فترة زمنية للاحتفاظ بتلك الأصول المشتراة الجديدة أو المستعملة لدى المنشأة بعد الاستفادة من خصم الإهلاك المعجل فى أول فترة ضريبية تم فيها استخدام هذه الأصول ، وهذا الأمر يمكن أن يفتح مجالاً فى الاستفادة المتكررة من هذا النص ببيع تلك الأصول بعد فترة قصيرة وشراء أخرى وهكذا ... لذلك يقترح الباحث أن ينص على الاحتفاظ بهذه الأصول لفترة زمنية معينة (ثلاث سنوات كحد

أدنى من بداية استخدامها) .

ثالثاً: وحسب نسبة ٣٠ ٪ من تكلفة الآلات والمعدات التى تستخدم فى الإنتاج هى ميزة قررها المشرع لمن يحتفظ بدفاتر منتظمة فقط ، وبذلك يكون المشرع قد حرم الممولين الذين لا ينطبق عليهم شروط الاحتفاظ بدفاتر منتظمة من الاستفادة بهذه الميزة ، رغم سهولة وثبات ذلك بالنسبة لهم وحيث إن الاستهلاك هو حق

للممول سواء أكان محتفظاً بدفاتر أو غير محتفظ ، فيتعين أن يمتد النص ليشمل أيضاً هذه المنشآت لتحقيق الاستفادة لكافة الممولين .

٤- التبرعات :

النص: « تكون التبرعات والإعانات المدفوعة للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية المشهرة ولدور العام والمستشفيات بما لا يجاوز ١٠ ٪ من الربح السنوى الصافى للممول .

المصدر: قد يكون لتحقيق بعد اجتماعى مطلوب فى مجتمعنا .

الأثر: زيادة قيمة التبرعات المصرح والسماح بخصمها إذا ما دفعت للجهات سائلة الذكر .

التحليل والرأى: النسبة التى قررها المشرع تعد نسبة مقبولة ومناسبة ، ولكن يلاحظ : أن الحاجة إلى التبرع وإلى الإعانة مطلوبة وقائمة ولكن المشرع قد ربطها بأن تحقق المنشأة ربحاً سنوياً صافياً لكى يحدد على أساسها قيمة التبرعات التى يسمح بخصمها ، الأمر الذى يضع قيداً كبيراً على هذا الجانب ، فقد اعتبر المشرع أن التبرع هو توزيع للربح ، وكان يفضل أن يعبئه تكليفاً عليه ، وأن يعدد ضمن بنود التكاليف والمصاريف الواجبة ، الخصم وصولاً إلى صافى الربح .

ولكى يكون ذلك فإنه يفضل أن تكون التبرعات بنسبة من رقم الأعمال بدلاً من صافى الربح السنوى ، وبذلك يستطيع الممولين ترتيب أمورهم فى هذا

الشأن بشكل أوضح وأيسر مما هم عليه الآن .

ثانياً : المص الحرة والمهن غير التجارية -

١- فى مجال التكاليف

والمصروفات الواجبة

الخصم-

النص: تقضى المادة (٢٥) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بأن :

« يخصم من إجمالى إيرادات الممول جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لتحقيق الإيراد من واقع الحسابات المنتظمة المؤيدة بالمستندات ... ويكون الخصم بنسبة ١٠٪ حالة عدم إمساك دفاتر منتظمة » .

المصدر: قد يكون لحفز الممولين على الاحتفاظ بدفاتر منتظمة .

الأثر: زيادة عدد الممولين المحفظين بدفاتر منتظمة والتى تُثبت الإيرادات والتكاليف والمصروفات المؤيدة بالمستندات فلا يكون هناك خلاف بشأن محاسبة هذه الفئة من الممولين .

التحليل والرأى: من الملاحظ الانخفاض الملحوظ فى النسبة التى قررها المشرع لمقابلة جميع التكاليف والمصروفات لمولى المهن الحرة والمهن غير التجارية عما كانت عليه من قبل حيث كانت بواقع ٢٥ ٪ بخلاف ما كان يخصم مقابل الاستهلاك المهنى بواقع ١٥ ٪ ، فقد حدد المشرع نسبة ١٠ ٪ فقط حالياً .

وهذه النسبة تعتبر غير ملائمة ولا تتفق والواقع العملى والفعلى ، كما وأنها لا تحقق العدالة

بين المولين أصحاب المهن الحرة فيما بينهم ، كما وأنها لا تحققها أيضاً بينهم وبين غيرهم من أصحاب الأنشطة الأخرى المختلفة ، وذلك لاختلاف حجم التكاليف والمصروفات الخاصة بطبيعة الأنشطة المهنية فهى تختلف من نشاط مهنى إلى آخر ، كما وأن تطبيق نسبة ١٠ ٪ فقط لمقابلة جميع التكاليف تعنى احتساب نسبة مجمل ربح لهذه الفئة بواقع ٩٠ ٪ من إجمالى الإيرادات (١) .

وهذا الأمر يخالف ما قرره المشرع لمولى الأنشطة التجارية والصناعية حيث غالباً ما تصدر المصلحة تعليمات تنفيذية للفحص تحدد نسب مجمل ربح تختلف باختلاف طبيعة الأنشطة ونوعها ، وتطبق على الحالات التى لا تحتفظ بدفاتر منتظمة ، فضلاً عن السماح بخصم كافة المصروفات العمومية والإدارية التى يتطلبها النشاط طالما أنها مؤيدة بالمستندات ، وطالما كانت فى حدود مقبولة ، وعلى ذلك يلاحظ اختلال مبدأ العدالة بين الممولين بتطبيق هذه النسبة .

وعلى ذلك يرى الباحث ضرورة إعادة النظر فى النسب المقررة للخصم أو يقترح أن يسمح بخصم التكاليف والمصروفات الفعلية ، أسوة بما هو متبع فى تحديد صافى الدخل للأنشطة التجارية والصناعية .

(١) د. جلال الشافعى ، دراسة انتقادية مقارنة لقانون الضريبة على الدخل الجديد ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، المؤتمر الضريبى العاشر ، للجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب سبتمبر ٢٠٠٥ .

• في مجال ما يخص تمويل

أنظمة المعاش وأقساط التأمين

النص: تقتضى المادة (٣٢) من ذات

القانون بأن يعد من التكاليف :

- المبالغ التى يؤدها الممول إلى نقابته وفقاً لنظامها الخاص بالمعاشات .

- أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصبى على الممول لمصلحته أو لمصلحة زوجته وأولاده القصر .

واشترطت ألا يزيد جملة ما يعفى للممول من صافى الإيراد الخاضع للضريبة بالنسبة للبندين السابقين على ٣٠٠٠ جنيه سنوياً ، ومما هو جدير بالذكر أن هذا المبلغ يخص فقط الممولين المحتفظين بدفاتر منتظمة .

المصدر: قد يكون لتحقيق بعد اجتماعى قصده المشرع من ضمان دخل للممولين ولأسرهم فى ظروف معينة .

الآثار: تشجيع إقبال الممولين على الاشتراك فى هذه المجالات .

التحليل والرأى:

المبلغ الذى حدده المشرع فى هذا الخصوص حاء غير ملائم فى قيمته لتغطية البند الذى يشملها ، فضلاً عن أنه لا يحقق العدالة بين الممولين ، حيث إن المشرع قد سمح عند تحديد وعاء الضريبة عن النشاط التجارى والصناعى بخصم أقساط التأمين التى يعقدها الممول ضد عجزه أو وفاته للحصول على مبالغ أو إيراد ، وذلك لا يجاوز قيمة الأقساط مبلغ ٣٠٠٠ جنيه فى السنة ، هذا بخلاف ما يسمح بخصمه من أقساط التأمين الاجتماعى المقررة على صاحب العمل الصالح العاملين ولصالحه ،

والتي يتم أدائها إلى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى ومن ثم نلخص خروجاً على قاعدة المساواة بين الممولين .

وعلى ذلك يرى الباحث أنه يتعين إعادة النظر فى هذا الجانب بالسماح بخصم الأقساط الفنية التى تدفع للنقابات لتمويل أنظمة المعاش بخلاف مبلغ ٣٠٠٠ جنيه كحد أقصى عن أقساط التأمين على الحياة ، وأن تمتد هذه الميزة أيضاً لغير المحتفظين بدفاتر منتظمة تحقيقاً للعدالة بين جميع الممولين أصحاب المهن الحرة وغيرهم من أصحاب الأنشطة الأخرى .

رابعاً: الثروة العقارية :-

(أ) الأطيان الزراعية

والاستغلال الزراعى:

النص: تقتضى المادة (٣٨) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بأن :

١ - يحدد إيراد الأطيان الزراعية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة المفروضة طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ، والخاص بضريبة الأطيان ، وذلك بعد خصم ٣٠٪ مقابل جميع التكاليف والمصروفات.

٢ - كما يحدد إيرادات الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية على أساس القيمة الإيجارية .. بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف والمصروفات .

المصدر: قد يكون لتسهيل حساب الإيرادات من الثروة العقارية ومن الاستغلال الزراعى ، خاصة وإن ملاك الأطيان الزراعية من الفئات

التي ينخفض لديها الوعى الضريبى ، ومن ثم يسهل إعداد الإقرارات كما يسهل أيضاً ربط الضريبة عليها .

الآثار: تحديد وعاء الضريبة بالنسبة للإيرادات من الأطيان الزراعية ومن الاستغلال الزراعى بلا منازعات أو خلافات .

التحليل والرأى:

أولاً: من الملاحظ أن النصوص التى حددت أنواع الإيرادات الخاضعة للضريبة قد أوجبت تحديد هذه الإيرادات على أساس قلى سواء للإيرادات من المرتبات أو من النشاط التجارى والصناعى ، أو من المهن الحرة وغير التجارية ، أما بالنسبة لإيرادات الثروة العقارية فقد انتهج المشرع أسلوباً مغايراً لتحديدها ، إذ منح أصحاب هذه الإيرادات حق الاختيار للحاسب على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة وهو ما يسمى بالأساس الحكمى ، أو التعاسب على أساس قلى بشروط معينة ، ومن الطبعى أن الممول سيختار الأسلوب الذى يخفض تقدير الإيرادات ، وذلك باختيار الأسلوب الحكمى لأنه يقل كثيراً عن الواقع العملى والفعل لانخفاض القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة المفروضة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٢٩ والخاص بضريبة الأطيان الزراعية .

وعلى ذلك يتضح أن هذا الأسلوب الذى انتهجه المشرع لم يحقق المساواة بين الممولين أصحاب هذه الإيرادات وغيرهم من الممولين أصحاب الإيرادات الأخرى ، ومن ثم اختلال مبدأ العدالة الضريبية التى يجب أن تنوخواه

للإفصاح عن هذا النوع من التأجير ، وذلك أيضاً لبعد اجتماعي استهدف المشرع منه المعاونة في حل مشاكل الإسكان خاصة بعد ارتفاع أسعار تشييد العقارات في الأونة الأخيرة .

التحليل والرأي: تضمن التشريع الجديد هذا النوع من الإيرادات لأول مرة ، وتحديد أحكامه بهذه الكيفية يعد من الإيجابيات للقانون الجديد .

٢- التأجير المفروض :

النص: تقضى المادة (٤١) من ذات القانون بأن :

"يحدد الإيراد الخاضع للضريبة على أساس قيمة الإيجار الفعلي مخصوماً منه ٥٠ % مقابل جميع التكاليف والمصروفات ."

المهر: هو نفس المهر السابق .
الأثر: سهولة التوصل إلى تحديد الوعاء الخاضع للضريبة عن هذا النوع من الإيرادات ولا تنشأ مشاكل بشأن التكاليف الواجبة الخصم في هذا الشأن .

التحليل والرأي: لقد منح المشرع المولين القائمين على تأجير عقاراتهم مفروضة نسبة ٥٠ % مقابل جميع التكاليف والمصروفات ، وهذه النسبة تماثل نفس النسبة التي تقررت للمولين مؤجرى العقارات وفقاً لأحكام القانون المدني ، رغم اختلاف طبيعة

المهر: قد يكون لسهولة حساب الإيرادات من العقارات المبنية خاصة وأنها تتباين من نواح عديدة من حيث قيمة الإيجار ، الموقع ، المساحة وخلافه .

الأثر: تحديد وعاء الضريبة من إيرادات العقارات المبنية بسهولة ويسر .

التحليل والرأي: لقد جاء التوحيد الحكمي لإيرادات العقارات المبنية مناسباً لطبيعتها ، كما جاءت النسبة الواجبة الخصم لمقابلة جميع التكاليف مناسبة إلى حد كبير .

٢ - ورد بالفقرة الثانية من ذات المادة المشار إليها أنه :

النص: "يحدد الإيراد الخاضع للضريبة على أساس مقدار الأجرة الفعلية مخصوماً منه ٥٠ % مقابل جميع التكاليف والمصروفات وذلك بالنسبة للإيرادات الناتجة عن تأجير أى عقار أو جزء منه وفقاً لأحكام القانون المدني ."

المهر: قد يكون لحسم ما يمكن أن ينشأ من خلاف حول تقدير القيمة الإيجارية بالنسبة لهذا النوع من الإيراد ، حيث تمنع بذلك القيم الإيجارية المفترضة من قبل الإدارة الضريبية بشأن هذه العقارات .

الأثر: سهولة تحديد صافي الإيراد من هذا النوع من التأجير (المحدد المدة) وذلك بعد خصم النسبة المقررة لمقابلة جميع التكاليف وهذه النسبة عالية وفي نفس الوقت مشجعة للتوسع

لذلك يتعين إعادة النظر في هذا الأمر خاصة وأن القيمة الإيجارية قد ارتفعت كثيراً في الأونة الأخيرة بعد تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر وإخضاعها لأحكام القانون المدني ، ومن ثم أصبحت تعادل أضعاف القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة ، الأمر الذي يوضح عدم موضوعية تحديد الإيرادات من الأطنان ومن الاستغلال الزراعي .

ثانياً: إن نسب التكاليف الواجبة الخصم (٣٠ % ، ٢٠ %) لا تلقى قبولاً لأن التكاليف الفعلية تفوق ذلك بكثير ، بل تختلف أيضاً باختلاف بعض المحاصيل .

لذلك يتعين أن تربط النسب بنوع المحصول وموقع ودرجة خصوبة الأرض ، على أن يوضح ذلك باللائحة التنفيذية بحيث تختلف النسبة المقررة للخصم مقابل التكاليف من محصول إلى آخر ، وكذا وفقاً لنوع حدائق الفاكهة .

ب) إيرادات العقارات المبنية :

النص: تقضى المادة (٢٩) من ذات القانون بأن :

١ - تحدد إيرادات العقارات المبنية على أساس إجمالي القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون ٥٦ لسنة ٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية بعد خصم ٤٠ % مقابل جميع

(١) فتحى عبد الكريم الحلاج مدى تحقيق قانون الضريبة الموحدة للعدالة الضريبية ، المؤتمر الضريبي الخامس للجمعية المصرية العامة والضرائب نوفمبر ص ١٠٧ .

التأجير في كل منهما ، فالتأجير المفروش يستلزم تجهيز الوحدة المؤجرة بكافة المستلزمات التي يتطلبها التأجير المفروش ، في حين أن التأجير وفقاً لأحكام القانون المدني لا يستلزم ذلك ، ومن ثم فالمساواة بينهم في تطبيق نسبة الخصم لمقابلة جميع التكاليف غير مقبولة ، ويعين إعادة النظر في نسبة الخصم الواجبة ، وذلك بأن تكون النسبة في التأجير مفروش أعلى من النسبة الواجبة الخصم في حالات التأجير وفقاً لأحكام القانون المدني ، وذلك لتحقيق العدالة بين الممولين .

ويخلص الباحث مما تقدم إلى أنه :

من خلال العرض السابق لبعض المواقع التي تدخل فيها المشرع بتحديد مبالغ ومعدلات حكومية بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، ومن خلال الدراسة التحليلية يتضح الآتي :

أولاً: أن هناك مبررات دعت إلى أن يتدخل المشرع لفرض وتحديد مبالغ أو معدلات حكومية بالتسريع وذلك لأحد أو بعض المبررات التالية :

١ - إما لحسم خلافات كان يمكن أن تنشأ بين الممولين والإدارة الضريبية حول تحديد عناصر الوعاء الضريبي هذا من جانب ، ولتسهيل أعمال تحديد الوعاء الضريبي سواء للممولين عند إعداد إقراراتهم الضريبية ، أو عند الفحص بالنسبة للإدارة الضريبية من جانب آخر .

٢ - تحقيق البعد الاجتماعي ، من حيث التشجيع على منح

التبرعات والإعانات لجهاز حيوية وتحتاج دائماً إلى هذا الدعم .

٣ - تحقيق البعد الاقتصادي من خلال التشجيع على زيادة ونمو الإنتاج وتحسينه من خلال تحديث أدوات الإنتاج ومعداته ومواكبة كل تطور تكنولوجي .

٤ - تحقيق البعد التمويلي من خلال الحفاظ بقدر المستطاع على توفير حصيلة ضريبية يمكن أن تساهم بشكل فعال في تغطية النفقات العامة .

ثانياً: أن هناك مجالات تدخل

فيها المشرع دون مبرر قوي يؤيد الخروج على القواعد العامة في الأخذ بالأساس الفعلي عند تحديد العناصر الخاضعة وتحديد الوعاء الضريبي .

ثالثاً: لا توجد معايير واضحة للتعرف على مدى مناسبة وملاتمة تلك المبالغ والمعدلات التي أتى بها التشريع لتحقيق الهدف منها .

ويمكن للباحث أن يوجز هذا الأمر فيما يلي :

١ - أن هناك مجالات مبررة وملاتمة في قيمتها ، منها ما أورده المشرع من خصم للمبالغ التي تدفع للاشتراك في صناديق التأمين الخاصة وكذا أقساط التأمين على الحياة .

٢ - أن هناك مجالات مبررة وغير ملاتمة في قيمتها ، كما هو الحال في الحالات التالية :

(١) تقرير نسب الإهلاك الواجبة .

(ب) التبرعات والإعانات للجمعيات وللمؤسسات ولدور العلم .

(ج) المصروفات التي جرى العرف على عدم إثباتها بمستندات .

(د) نسبة الخصم المقررة لمقابلة جميع التكاليف والمصروفات لممولي المهن الحرة وغير التجارية لغير المحتفظين بدفاتر منتظمة .

٣ - أن هناك مجالات غير مبررة وبالتالي لا مجال للبحث في مدى ملامتها منها :

(أ) العوائد المسددة على القروض .

(ب) العائد على القرض الذي يحصل عليه العامل من جهة عمله ويتجاوز قيمته مرتب ستة أشهر .

٤ - أن هناك مجالات تحتاج إلى تدخل من قبل المشرع ولم يتدخل فيها مثل :

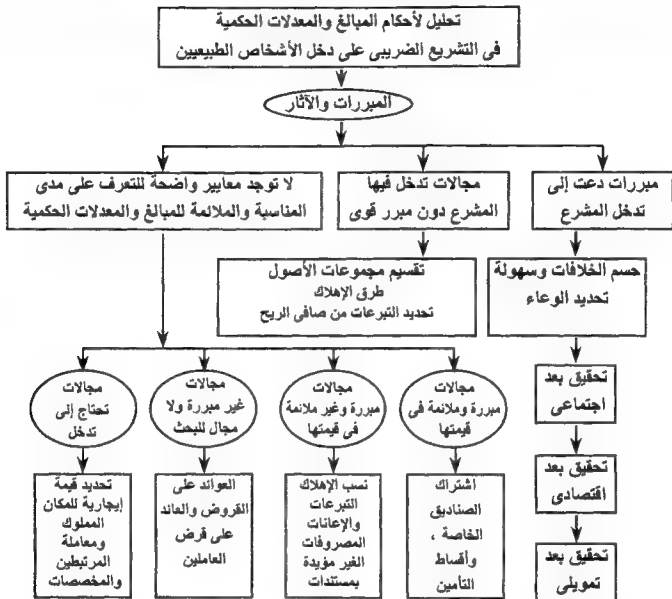
(أ) تحديد قيمة إيجارية للأماكن المملوكة لأصحابها ويزاولون فيها أنشطة مختلفة خاضعة للضريبة .

(ب) معاملة الأشخاص المرتبطين بملاقة عمل ، ودفع مرتبات وأجور ومكافآت لهم .

(ج) المخصصات التي يتعين خصمها لدى المنشآت ، بخلاف قطاع البنوك وشركات التأمين .

لذلك يتعين الأخذ في الاعتبار كل الأمور السابق تحديدها في حالة الرغبة في تعديل الأحكام التي تقررت بشأن هذا الجانب ومراعاتها تحقيقاً لأكبر قدر من الفعالية في التشريع ■

ويمكن تلخيص خلاصة هذا البحث في الشكل التالي تحليل لأحكام المبالغ والمعدلات الضريبية



المراجع :-

شركات الأموال ، مكتبة الجلاء

الجديدة المنصورة ١٩٩٤ .

٦- د. محمود السيد الناجي ، الضريبة

على الدخل ، التحليل وإطار التطبيق

٢٠٠٦ .

القوانين :

١- القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

٢- القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ المعدل

للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

٣- القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٧ .

٤- القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته

التنفيذية .

الضريبة ، المؤتمر الضريبي الخامس

للجمعية المصرية للمالية العامة

والضرائب ، نوفمبر ١٩٩٩ .

٤- محمد سرور ، مدى صلاحية أحكام

التجريم والعقاب المقرر بقانون الضرائب

١٥٧ لسنة ٨١ لمكافحة التهرب الضريبي

في القرن الواحد والعشرين ، المؤتمر

الضريبي الأول لصلحة الضرائب العامة

ديسمبر ١٩٩٨ .

٥- د. محمود السيد الناجي ، الضريبة

الموحدة على دخل الأشخاص

الطبيعيين ، والضريبة على أرباح

١- د. جلال الشافعي ، المبادئ العامة

للمعاسبة الضريبية والضريبة على

دخل الأشخاص الطبيعيين طبقاً

للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

٢- د. جلال الشافعي ، دراسة انتقادية

مقارنة لقانون الضريبة على الدخل

الجديد ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، المؤتمر

الضريبي العاشر ، للجمعية المصرية

للمالية العامة والضرائب ، سبتمبر

٢٠٠٥

٣- أ. فتحي عبد الكريم الحلاج ، مدى

تحقيق قانون الضريبة الموحدة للعدالة

دراسة تحليلية للإمكانيات المستفيدة من قانون الضرائب العقارية

مقدمة من / نيرة أحمد محمود شعيرة
مدير عام مصلحة الضرائب العقارية

المقدمة :

عرفت مصر الضرائب منذ أقدم العصور، والضرائب العقارية تعتبر أقدم الضرائب المباشرة في جميع دول العالم لأن الأرض والعقار ثروة مادية ملموسة لا سبيل لإخفائها أو التهرب من دفع الضريبة المفروضة عليها.

وأنه في إطار سعى الحكومة الجاد نحو إجراء بعض الإصلاحات لقوانين الضرائب ونظمها في مصر ومنها نظام الضرائب العقارية ومعالجة الصعوبات والسلبيات والذي يرجع السبب المباشر فيها لعدم القوانين المطبقة وكثرتها مما أدى إلى تداخل القوانين مع بعضها وأثر على تطبيق الضريبة بصورة غير عادلة وعلى جموع المكلفين بها، ومن ناحية أخرى فإن حجم

الاستثمارات العقارية وصل إلى ٢٥٠ مليون جنيه كما كشف عنه تقرير اقتصادي في حين أن حصيلة الضرائب العقارية لا تتعدى ٣٦٠ مليون جنيه.

ومن الظواهر الغريبة وجود بعض المقارات تصل تكلفتها إلى الملايين من الجنيهات ولا يتم تحصيل ضريبة عقارية عنها في حين يكون عقار بسيط لمواطن من محدودى الدخل ويلتزم بدفع الضريبة العقارية.

وجاء قانون المشروع المقترح بهدف تحقيق عدد من المبادئ الأساسية في تدعيم مبدأ المساواة التي كفلها الدستور مع تحقيق العدالة الضريبية بالإضافة إلى تلافي مشاكل التطبيق العملي للقوانين الحالية وسهولة التنفيذ وذلك بمراعاة مصلحة الممولين وحصيلة الضريبة في أن واحد،

وهذا إلى جانب معالجة تعدد التشريعات الصادرة في مجال فرض الضريبة ومراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي والمالي للممولين.

طبيعة المشكلة :

تقود مصر حالياً منظومة متكاملة للإصلاح الضريبي من خلال منظومة تشريعية وتطبيقية متكاملة، ويطرح المشروع المقترح لقوانين الضرائب العقارية وتقييم مدى تحقيق قانون الضريبة المقترحة للأبعاد التالية:

١- تحقيق البعد الاجتماعي:

أن الضريبة العقارية في ظل المشروع الجديد للقانون تصبح الضريبة عامة لأنها تطبق على كل أنحاء الجمهورية.

٢- تحقيق العدالة:

أن الضريبة العقارية تشمل

كل الإيرادات العقارية ومن ثم عبرت الضريبة عن وعائها واصبحت في ظل هذا المشروع الإيرادات حقيقية فتحقق الهدف من الضريبة كما تحقق الفرض من فرضها سواء اقتصادي أو اجتماعي أو مالي.

٣- تحقيق البعد الاقتصادي:

في إطار هذا المشروع المقترح للضرائب العقارية تكون الضريبة معبرة عن الدخل التي تفرض عليه وهذا أعطى للمعاملين بالضرائب العقارية والممولين أيضاً بعداً اجتماعياً للتحديث والتطوير وما تضمنه، المشروع من اهتمام بالعنصر البشري وذلك باستخدام الأساليب الحديثة والتكنولوجيا ونظم المعلومات في الأداء الضريبي لمصلحة الضرائب العقارية.

٤- تحقيق البعد المالي:

أن الاعتماد على الاساس الفعلي في فرض الضريبة هو سمة الأنظمة الضريبية المتقدمة فلا بد أن تكون الضريبة معبرة عن حال الدخل الذي تفرض عليه

وذلك لا يتأتى إلا في ظل منظومة علمية وفنية لحصر الثروة العقارية الخاضعة للضريبة وخاصة مع النمو العقاري الذي يصعب حالياً ملاحقته وضرورة تنظيم الثروة العقارية بالشكل المناسب الذي يساعد السلطات الضريبية في حصرها وتبويبها وفرض الضريبة عليها .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى الوصول لإطار علمي يحقق المصالحة بين الضريبة والهدف من فرضها وتحديد ما يجب أن يكون عليه مشروع قانون الضرائب العقارية الجديد من قيمة وتنظيم وإصلاح للسلبات والقضاء على المشاكل التي تعترضنا لتحقيق المبادئ الأساسية في فرض الضريبة والهدف من التطوير.

وسوف اتناول في سبيل تحقيق هدف البحث حل المشاكل توصلاً لوضع إطار ملائم للمشروع من خلال تقسيمات البحث.

تقسيمات البحث :

١- الباب الأول :

شرح وتحليل لأحكام ومشروع قانون الضرائب

العقارية الجديد.

■ الفصل الأول :

الضريبة على الأطنان الزراعية.

البحث الأول :

مجال ونطاق فرض الضريبة.

البحث الثاني :

تقدير القيمة الإيجارية للأطنان الخاضعة للضريبة.

البحث الثالث :

الحصر والتقدير والظمن.

البحث الرابع :

الاعفاء من الضريبة وأحوال الرفع.

البحث الخامس :

سعر الضريبة

■ الفصل الثاني :

الضريبة على المقارات المبنية

البحث الأول :

المقارات الخاضعة للضريبة.

البحث الثاني: حصر وتقدير المقارات المبنية.

البحث الثالث :

الظمن على تقديرات القيمة الإيجارية للمقارات المبنية.

البحث الرابع :

الاعفاءات من ضريبة المقارات المبنية.

البحث الخامس :

رفع الضريبة.

■ الفصل الثالث : اساليب

التحصيل لضريبتى الأطنان الزراعية والمقارات المبنية.

■ **الفصل الرابع:** امتياز وتقدم الضريبة (الأطيان الزراعية والعقارات المبنية).

■ **الفصل الخامس:** العقوبات المفروضة لمخالفة أحكام ضريبتى الأطيان والمبانى.

٢- الباب الثانى:

دراسة لبعض الاحكام الواردة فى مشروع قانون الضرائب العقارية الجديد.

الباب الأول

شرح وتحليل لأحكام

مشروع قانون الضريبة

العقارية الجديد.

قامت وزارة المالية بإعداد مشروع قانون الضرائب العقارية الجديد لمعالجة الصعوبات والسلبيات الناجمة عن كون التشريعات المنظمة لها من أقدم القوانين السارية حتى الآن كقوانين ضريبة الأطيان الزراعية الصادر بشأنها المرسوم بقانون ٥٢ لسنة ١٩٢٥ والقانون ١٣٠ لسنة ١٩٣٩ وقانون ضريبة العقارات المبنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤.

الفصل الاول

الضريبة على الأطيان

الزراعية

تعريفها:

هى عبارة عن مبلغ من المال النقدى يفرض بنسبة من القيمة

الايجارية للضدان الواحد فى السنة ويلتزم الممول المكلفة الأطيان الزراعية بأسمه فى سجلات الضرائب العقارية بسداده للدولة سنوياً.

وأنه فى سبيل ذلك قد حددها مشروع القانون المقترح للضرائب العقارية بنسبة ١٠٪ من القيمة الايجارية.

المبحث الأول

(مجال ونطاق فرض الضريبة)

(١م) : فى تطبيق أحكام هذا القانون يعتد بالنظم والقواعد الحاكمة بتحديد نطاق وحدات الإدارة المحلية والحيز الزراعى والارض الصحراوية والمستصلحة والمجمعات العمرانية الجديدة.

استحدث هذا النص بالمشروع بإخضاع كل العقارات الكائنة فى اقليم الدولة للضريبة بما فى ذلك العشوائيات والمجمعات العمرانية الجديدة والساحل الشمالى.

(٢م) : "تقرض ضريبة سنوية على جميع الأراضى الزراعية المنزرعة فعلاً أو القابلة للزراعة" أنه وفقاً لهذه المادة تحدد الأطيان الخاضعة للضريبة والغير خاضعة للضريبة فالأطيان الزراعية الخاضعة للضريبة هى المنزرعة فعلاً أو قابلة للزراعة وهى التى تتوافر لها كل سبل الإنتاج من

رى وصرف مستلزمات أنتاج وطرق وتسويق وفى هذه الحالة يفترض أنها زرعت وتقدر لها قيمة ايجارية وتقرض عليها ضريبة أطيان زراعية.

(٣م): لا تخضع للضريبة.

١- الأراضى الزراعية المملوكة للدولة والأشخاص الاعتبارية العامة، على أن تخضع للضريبة من أول الشهر التالى لتاريخ التصرف فيها للأفراد أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة.

٢- الأجران المخصصة للمنفعة المشتركة للأهالى.

٣- العقارات المبنية المخصصة للمنفعة العامة وذلك من تاريخ استلامها الفعلى بواسطة الجهات التى تم نزع الملكية لصالحها.

٤- الأراضى الشجرية والأراضى المخصصة لزراعة أو غرس أشجار الاحراش والغابات وأراضى طرح واكل النهر".

- نجد أن الأطيان الغير خاضعة للضريبة ورد ذكرها بالقانون الحالى بنص المادة السادسة والمادة الثامنة محدداً الأطيان التى تخرج عن نطاق فرض الضريبة للأطيان الزراعية وهى تختلف مع الأطيان التى ترفع عنها الضريبة لسبب أو الآخر حدده القانون فترفع عنها الضريبة

المبحث الثالث

الحصر والتقدير والظعن

(٧م) : تشكل في كل محافظة لجان تسمى لجان الحصر والتقدير تختص بحصر وتقدير القيمة الايجارية للأراضي الزراعية وبمراعاة انتاجيتها وجودتها ومدى صلاحيتها ويصدر تشكيل هذه اللجان قرار من الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص بالزراعة بالنسبة للأراضي الزراعية وذلك على النحو التالي :

١- لجان الأراضي الزراعية :

تشكل برئاسة مندوب عن المصلحة وعضوية مندوب من كل من وزارة الزراعة وهيئة المساحة واثنين من المكلفين باداء الضريبة يختارهم المحافظ المختص أو من يفوضه .

أن يكون في تشكيل اللجنة اثنين من المكلفين باداء الضريبة فهذا يتنافى مع أن الضريبة أصبحت سيادية وأن حصيلتها تؤول إلى الخزنة العامة .

- أن وجود الاعضاء من الأهالي المكلفين باداء الضريبة يساعد على المجاملة والسيطرة المحلية وهذا يتنافى مع الهدف الذي يرمى إليه تطوير قوانين الضرائب العقارية هذا فضلاً

النهاية تؤدي طول هذه المدة إلى تأخر وضعف حصيلة الضرائب العقارية ويضيع الغرض الذي كان من أجله هدف التطوير وعدم مسايرة ومواكبة المصالح الایرادیة فی التنمية الاقتصادية .

- ولما لا يكون حصرأ سنوياً وخاصة أن الضرائب العقارية يوجد بها أقوى جهاز حصر بالقياس للمصالح الایرادیة الاخرى حيث يبلغ عدد العاملين بها حوالي خمسة وخمسون ألف موظف بين فنيين وإداريين وهي قوى لا يستهان بها إذا تم تدريبها على الحسابات الآلية فلا بد من استغلالها في الحصر وخاصة أن إيرادات الأراضي الزراعية والمقارات المبنية تتحرك تصاعدياً باستمرار فلا بد من مسايرة هذا التحرك بان يكون حصرأ سنوياً وليس خمسياً على أن يقدم الإقرار سنوياً خلال ثلاث شهور (يناير- فبراير- مارس) عن كل التغيرات التي حدثت في خلال العام .

(٦م) : إذا ترتب على إعادة التقدير الخمسى أن زادت القيمة الايجارية للأراضي الزراعية بما يزيد عن ٢٠٪ من التقدير السابق فإنه يجوز للوزير توزيع الزيادة في القيمة الايجارية على عدد من السنوات المقبلة لا يزيد عن عشرة .

باجراءات معينة ويطلب من صاحب الشأن ولحين زوال سبب الرفع أى أن الرفع مؤقت أما الاطيان الوارد ذكرها بالمشروع الجديد هي الاطيان الغير خاضعة للضريبة وتعينها لجان التقسيم والتقدير وتقدر لها قيمة ايجارية دون أن تربط ولكن في حالة انتقال ملكيتها للأفراد فانها تربط بالضريبة .

المبحث الثاني

تقدير القيمة الايجارية للأطيان الخاضعة لضريبة الأطيان الزراعية .

(٥م) : تقدر القيمة الأيجارية السنوية للأراضي الزراعية والعقارات المبنية طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويمثل بذلك التقدير لمدة خمس سنوات على أن يعاد التقدير كل خمس سنوات ويجب الشروع في اجراءات الإعادة قبل نهاية كل فترة بمدة سنة على الأقل وثلاث سنوات على الأكثر .

- نجد أن هذه المادة لم تأت بجديد عما سبق في مدى استفادة الخزنة العامة للدولة من إيرادات الضرائب العقارية وذلك لكون التقدير ثابتاً طوال تلك الفترة المحددة بخمس سنوات وبالتالي لم يتأثر بما حدث من تغيرات اقتصادية وزيادة في القيمة الايجارية فلا يوجد فرق كبير بين إعادة تقدير الخمسى أو العشرى ففي

عن قوة القانون في فرض الضريبة فلم لا يكون أعضاء اللجنة من المساهمين في الضرائب العقارية يختارهم مدير المديرية على أن يكون أحدهما مأمور ضرائب متخصص ومدرب على أحدث النظم، وكاتب ضرائب عقارية كفء مع توافر مندوب من وزارة الزراعة ومندوب من هيئة المساحة على أن يكون رئيس اللجنة من المصلحة مما يشهد له بالخبرة والتخصص في نوع الضريبة.

- تقوم اللجنة بتصنيف الأراضي الزراعية وتجميع البيانات الأساسية عن كل قطعة من الأراضي المنزرعة فعلاً أو القابلة للزراعة وتمعد الخرائط المساحية وعليه يعاد تنظيم السجلات للمساحة بحيث تبين الملكية الحقيقية لكل مساحة على الطبيعة ودون التقيد بما هو وارد بالمكلفات الحالية وبما حذا لو تم في خلال هذه المرحلة تنفيذ قانون السجل الميني ففي ذلك توفير للوقت والجهد والتكاليف ودقة البيانات وبعد انتهاء هذه اللجان من دراستها ودعمت بياناتها بالمستندات والسجلات والخرائط التفصيلية سلمت للجنة التقدير لتبدأ إجراءاتها في

تقدير صافي الإنتاج الزراعي المحتمل من الاستغلال الأمثل لكل قطعة على أن توضح اللجنة الأسلوب الممكن للاستغلال الزراعي.

- تقوم اللجنة بعد ذلك بتفريغ مهمته في كشف اسمية تسلمها إلى مصلحة الضرائب العقارية مبنياً بها اسم المالك (الممول) موقع الأطيان ومساحتها وصافي الإنتاج ومن الضروري أن يتاح لكل مالك الحصول على نسخ من هذه التقارير الفنية المتعلقة بأطيانه وبأسعار رمزية أن شاء أتباع ما توصلت إليه اللجنة لأكفء استغلال ممكن لأطيانه الزراعية وهنا لابد من إدخال وظيفة جديدة للضرائب العقارية وهي وظيفة "موظف تسويق على درجة عالية من المهارة والخبرة في التسويق وذلك لجذب الممول وتعريفه استغلال أطيانه لكي تعود عليه بالنفع والرخاء".

(٨٥) : "تشر تقديرات القيمة الإيجارية التي تقررها اللجان المشار إليها في المادة السابقة بعد اعتمادها من الوزير أو من بنيه".

وماذا لو تم النشر عن اتمام التقديرات عن طريق وسائل الاعلام المرئية والمسموعة وذلك لأعلام الكافة وتوفيراً للوقت والجهد والمصروفات مع مراعاة

مواعيد النشر قبل عمل اللجنة وبعدها بوقت كافى والتأكد من صحة قرارات اللجنة إذا أصدرت من أربعة من الأعضاء اللجنة على أن تعتمد من الوزير أو من بنيه لأنه من المفترض أن يظل التقدير سارياً لمدة خمس سنوات كما أشير بالمشروع.

أن الحملة الإعلامية توضع الحقائق أمام الشعب وأفراد القطاع الزراعي والعقاري بصفة خاصة حول أهداف الضريبة وعدالتها وما ينتج عن الأخذ بها من آثار اقتصادية واجتماعية تحقق التنمية والتقدم الاقتصادي لكافة افراد المجتمع.

أن تتضمن هذه الحملة الاعلامية شرحاً وافياً لكيفية تحديد دين الضريبة وكيف يمكن للممول أن يتجنب العقوبة الضريبية وان يتمتع بالحوافز الضريبية.

(٩٥) : للمكلف بأداء الضريبة الحق في الطعن على تقديرات القيمة الأيجارية للأراضي الزراعية خلال الستين يوماً التالية لتاريخ الإعلان عن اتمامها في الجريدة الرسمية وذلك بطلب يسلم لمديرية الضرائب العقارية بإيصال أو بكتاب موصى عليه يرسل للمديرية مصحوباً بقسيمة دالة على أداء مبلغ مقداره خمسون جنيهاً عن كل فدان أو كسور

الفسدان ولديريات الضرائب العقارية بالمحافظات الطعن على هذه التقديرات في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا أردت أن تقدير القيمة الاجارية للاراضى بعض الحياض أو القسم أو جزء منها أقل من القيمة الحقيقية وذلك بمذكرة يقدمها مدير مديرية الضرائب العقارية إلى الوزير أو من يفوضه".

- ولما لا يكون الطعن على تقديرات القيمة الاجارية للاراضى الزراعية نظير أداء ٢٥٪ من قيمة الضريبة المربوطة وذلك لجدية الطعن وخاصة انه يكون بناء على رغبة الممول لتخفيض التقدير الذى قررته اللجنة والتي تستمد عملها من نص القانون.

(١٠م) : "فصل فى الطعن لجنة تسمى لجنة الطعن بقرار من الوزير فى كل محافظة برئاسة احد من ذوى الخبرة فى مجال الضرائب العقارية يرشحه رئيس المصلحة وعضوية ممثل عن كل من وزارة المالية والزراعة وهيئة المساحة وثلاثة من المكلفين بأداء الضريبة يختارهم المحافظ المختص لا يكون لهم ارض زراعية فى نطاق اختصاص اللجنة ولا يكون انماقد اللجنة صحيحاً إلا بحضور خمسة

أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس واحد الاعضاء المكلفين بأداء الضريبة".

من المؤكد أن الضريبة فرضت بنص القانون وأنه بالمشروع المقترح للضرائب العقارية أصبحت الضريبة سيادية فما الداعى لتدخل المحافظ مما يؤدي إلى أضرار النص باختياره إلى ثلاثة من أعضاء اللجنة المكلفين بأداء الضريبة والذي قد يؤدي وجودهم فى اللجنة إلى فتح باب المجاملات حتى لو لم يكن لهم ارض زراعية فى الناحية التى تتمتع بها اللجنة انما سيكون هناك نوع من التعاطف والمجاملة وخاصة أن دورهم سوف يكون مؤثر فى قرارات اللجنة بلوغ عددهم ثلاثة أى تقريباً نصف أعضاء اللجنة.

(١١م) : تتولى لجنة الطعن معاينة الارض محل الطعن وتبحث حالتها على الطبيعة ومناقشة اصحاب الطعون فيما ورد فى طعونهم، ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس، ويجب صدوره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقدير الطعن ويكون نهائياً.

- لم يختلف النص عن سابقة من تقديم طلب طعن فى حالة

التخفيض أو زيادة التقدير تقرره اللجنة التقسيم والتقدير مقابل إيصال أو يرسله بكتاب موصى عليه فى خلال الميعاد المذكور على أن يرفق به القسيمة الدالة على سداد مبلغ التأمين عن كل فدان أو كسور الفدان وحق الطعن مكفول للمالك أو المستأجر وكذا الحكومة المثلة فى مدير المديرية بالمحافظة على أن يقدم مذكرة مستهدفة زيادة التقدير إذا رأى أن التقديرات أقل من قيمتها إلا أن مشروع القانون الجديد لم يحدد بنصه الموقف من رسم التأمين الذى قام الطاعن بدفعه هل يتم رد التأمين للذين اجيبو إلى طلباتهم بالزيادة أو التخفيض أو رد نسبة تعادل المساحة التى تم الرفع أو الخفض عنها أن هل يصادر التأمين لصالح الخزنة فهذه المبالغ تكون معلقة فى ذمة الحكومة إلى أن يتقدم صاحب الشأن بطلب ردها مع مراعاة تطبيق احكام التقادم على حق الممول فى طلب الرد فى تاريخ اخطاره بقرار لجنة الاستئناف وتطبيقاً للنص المدنى الخاص بالتقادم.

المبحث الرابع

الإعفاء من الضريبة وأحوال

الرفع

(١٢م) : تمضى الخمسون جنيهاً

الأولى من ضريبة الأراضى المستحقة على كل مكلف بأداء الضريبة أى أن كانت قيمة الضريبة المستحقة عليه.

- أن الضريبة الحالية تحتوى على قدر هائل من الاعفاءات الضريبية مما أدى إلى تدهور حصيلة الضرائب العقارية، وأنه فى المشروع المقترح للضرائب العقارية اصبر على الاعفاء أيضاً للخمسين الأولى أى كانت القيمة المستحقة وهذا لا يؤدى إلى الفرض المرجو فى حصيلة الضرائب فقد يكون عدم وجود اعفاء نهائياً هو الأصلح وذلك لسبب بسيط أن وعاء الضريبة العقارية فى يوم ما سيندمج مع وعاء الضريبة العامة على الدخل وشئ طبيعى أن يطبق حد الاعفاء طبقاً للشرائح المنصوص عليها بالقانون ٩١ (٢٠٠٥) على الإرادة العام للممول وبذلك يتحقق الهدف من التطوير وحتى لا يكون هناك ازدواج فى الاعفاء مما يضر بالضريبة.

أحوال الرفع

(١٣م) ، ترفع الضريبة عن الأراضى فى الأحوال الآتية:

- ١ - الأراضى التى تتلف من انهيار الرمال عليها رغم العناية بوقايتها.
- ٢ - الأراضى التى تصبح غير

صالحة للزراعة بسبب أعمال ذات منفعة عامة.

٣ - الأراضى التى تتعطل زراعتها بسبب نضوب الميون أو الآبار التى كانت تروى منها أو بسبب قلة الأمطار.

٤ - الأراضى البور التى لم تسبق زراعتها وتكون مرحومة من وسائل الرى والصرف أو محتاجة إلى إصلاحات ومصروفات كبيرة.

٥ - الأراضى التى تتعطل زراعتها بسبب الكوارث الطبيعية أو النكبات العامة أو الحروب .

- لم يختلف النص عما سبق فى القانون الحالى إلا فى سداد مبلغ خمسين جنيهاً ويطلق على هذا الطلب "تالف" على أن يقدم الطلب عن كل تكليف للممول وفى حالة تعدد التكاليف تعددت الطلبات.

المبحث الخامس

سعر الضريبة

(١٨م) ، يكون سعر الضريبة ١٠٪ من القيمة الإيجارية السنوية المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون

- أن تخفيض سعر الضريبة العقارية لمسايرة الاتجاه الإصلاحى فى مجال الضرائب من خلال مبادلة الاعفاءات

بتخفيض سعر الضريبة لإعادة الشمول والعمومية كأساس لفرض الضريبة العقارية والتى كان لها أثر سلبي على ركن هام من أركان الضريبة وهو العدالة فقد أتى المشروع الجديد لقانون الضرائب العقارية بأساس هام لفرض الضريبة وهو عمومية سعر الضريبة فى جميع أنحاء الجمهورية بـ ١٠٪ من القيمة الإيجارية السنوية.

(١٩م) : المكلف بأداء الضريبة:

١ - مالكة الأرض الزراعية أو مالكة العقار المبنى أو من لهما على أيهما حق عيني بالانتفاع.

٢ - الشخص الاعتبارى أو الشخص الفير كامل الأهلية وينوب عنه ممثله القانوني.

- لم يعترض قانون الضرائب العقارية الحالى بنص يحدد فيه من هو المدين بتلك الضريبة حتى المادة ١٥ من القانون ١١٣ (١٩٣٩) عندما تكلمت عن تحصيل الضريبة استعملت عبارة تدفع الضريبة بصيغة المبنى للمجهور ومن ثم فلا مجال فى نطاقها لتحديد اسم الشخص الخاضع لها لأنها ضريبة عينية وقد يكون المدين القانونى بالضريبة غير المالك فتطبق فى هذه الحالة المادة ١٩٨٧ من القانون المدنى.

وقد يكون المكلف بالضريبة للمالك أو المستأجر أو الحائز أى من له الحق عيني بالانتفاع.

وقد يكون المكلف باداء الضريبة شخصاً اعتبارياً أو شخصاً غير كامل الأهلية فينوب عنه ممثله القانوني.

الفصل الثاني

الضريبة على العقارات المبنية هي مبلغ من المال تفرضه الدولة بنسب معينة على صافي الدخل السنوي المقدّر للعقارات المبنية أو ما في حكمها وفقاً للأحكام القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته وتستأديه طوعاً أو جبراً بطريق التقفيذ الجبري لتكوين جزء من موارد الدولة.

المبحث الأول

العقارات الخاضعة للضريبة (١م) : تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيأ كانت مادة بنائها وأياً كان الغرض الذي تستخدم فيه دائمة أو دائمة مقامة على الارض أو تحتها أو على الماء مشغولة بعوض أو بغير عوض سواء كانت تامة ومشغولة أو تامة وغير مشغول أو مشغولة على غير إتمام، وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات حصر العقارات.

وتسرى الضريبة على جميع العقارات المبنية وما في حكمها في جميع أنحاء البلاد. يتفق نص المادة الأولى من مشروع القانون مع نص الفقرة الأولى من المادة الأولى للقانون

٥٦ لسنة ١٩٥٤ في خضوع كافة الابنية والمنشآت والعقارات في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية لضريبة المباني بغض النظر عن المواد المستخدمة في تشييدها من الطوب أو الخشب أو الصفيح أو الزجاج أو أي مادة أخرى وليست العبارة بالفرض المستخدم فيه هذه المباني للسكن أو لغير السكن كي لا يشترط للخضوع أن تكون منشأة بصفة دائمة أم بصفة مؤقتة أو تقام فوق الارض أو تحت الارض أو على الماء أو في قاع البحر فهي خاضعة للضريبة في جميع الأحوال.

(٢م) : يعتبر في حكم العقارات المبنية:

- العقارات المخصصة لإدارة وأستغلال المرافق العامة التي تدار بطريق الإلتزام أو الترخيص بالإستغلاء أو نظام حق الانتفاع سواء كانت مقامة على أرض مملوكة للدولة للملتزمين أو المستغلين أو المنتفعين وسواء نص أم لم ينص في العقود المبرمة معهم على أيلولاتها للدولة في نهاية العقد أو الترخيص.

(٣م) : تسرى الضريبة على العقارات المبنية المقامة على الأراضي الزراعية داخل الأحوزة العمرانية وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦. وعلى أن ترفع ضريبة الأراضي

الزراعية المفروضة على الاراضى المقام عليها تلك العقارات.

هذا النص مستحدث بمشروع القانون وهو يتعلق بالأبنية المقامة على الاراضى الزراعية والداخلة في الحيز العمرانى بان ترفع عنها ضريبة الاطيان الزراعية على هذه الاراضى المقام عليها مبان وتربط بضريبة العقارات المبنية نظراً لأن هذه الأبنية كانت تمثل مشكلة كبيرة لأن ذلك كان يؤدي إلى ازدواج ضريبي وفي النهاية لا يتم تحصيل أى من الضريبتين وقد ساعد هذا النص على حل هذه المشكلة وذلك راجع أيضاً لإخضاع كل العقارات المبنية في أقليم الدولة للضريبة.

(٤م) : لا تخضع للضريبة:

١- العقارات المبنية المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والمخصصة لفرض ذي نفع عام فإذا أستخدمت بغرض الاستثمار خضعت للضريبة كما تخضع للضريبة من أول الشهر التالى لتاريخ التصرف فيها للإفراد أو للأشخاص الاعتبارية الخاصة.

٢- الأبنية المخصصة لأقامة الشعائر الدينية أو لتعليم الدين.

٣- العقارات المبنية التي تترع ملكيتها للمنفعة العامة

وذلك من تاريخ الاستيلاء
الفعلية بواسطة الجهات
التي تم نزع الملكية
لصالحها.

- هذا النص مستحدث بمشروع
القانون إلا أنه يشترك في بعض
بنوده مع حالات عدم الخضوع
لضريبة الأطنان الزراعية.

المبحث الثاني

حصر وتقدير العقارات المبنية

(٥م): على كل مكلف باداء
الضريبة على العقارات المبنية
أن يقدم إلى مأمورية الضرائب
المقارية الواقع في دائرتها
المقار أقراراً في المواعيد
الآتية:

أ - في حالة الحصر الخمسي
يقدم الاقرار في النصف
الثاني من السنة السابقة
للحصر عن كل من
العقارات التي يملكها أو
ينتفع بها.

ب - في حالات الحصر السنوي
يقدم الاقرار في موعد
أقصاه نهاية شهر ديسمبر
من كل سنة عن كل ما
حدث خلال السنة.

- لم يختلف النص المستحدث
عن النص الحالي في تقديم
اقرار كتابي ولكن الاختلاف ان
الحصر كان عري وهنا خمسي
عن كل العقارات التي يملكها أو
ينتفع بها وكذلك بالنسبة
للحصر السنوي.

ولما لا يقدم الاقرار سنوياً سواء

كان هناك تغيرات ادخلت على
المقار من عدمه على أن تقوم
مصلحة الضرائب المقارية
بأعلان اصحاب العقارات
المبنية والمتفعين بها وتحثم على
ضرورة تقديم القرارات عن
طريق الاجهزة المرئية على أن
يتضمن الاعلان صورة لنموذج
ويوضح به عبارة (يصرف
بالمجان) لعدم استغلال هذا
الامر من أصحاب النفوس
الضعيفة على أن يتضمن
الاعلان أيضاً آخر موعد
لتقديم الاقرار وما يتعرض له
من غرامة في حالة عدم
تقديمه في المواعيد المحددة
وعن كيفية تقديمه باليد أو
البريد وتسلمه ايصال بالاستلام
وتاريخه لحمايته في اثبات حقة
بتقديمه الاقرار.

(٦م): تشكل في كل محافظة
لجان تسمى لجان الحصر
والتقدير تختص بحصر وتقديم
القيمة الاجبارية للعقارات
المبنية بمراعاة تقسيمها نوعياً
في ضوء مستوى البناء والموقع
الجغرافي في المدن والاحياء
ويصدر بتشكيل هذه اللجان
قرار من الوزير بالاتفاق مع
الوزير المختص بالاسكان.

(٧م): تنشر تقديرات القيمة
الاجبارية التي تقررها اللجان
المشار اليها في المادة السابقة
بعد اعتمادها من الوزير أو من
ينوبه كما يعلن بالجريدة
الرسمية عن اتمام هذه

التقديرات.

لم يختلف نص المشروع عن نص
القانون الحالي في أنه بعد
انتهاء لجان التقدير من عملها
يعلن عن اتمام التقديرات
بالجريدة الرسمية بعد
اعتمادها من وزير المالية أو من
ينوب عنه وتعلق على ابواب
الشرطة والمراكز والمأموريات
الكائن بدائرتها المقار ويخطر
الممول بمجرد النشر ويعمل
بالتقدير من اول السنة التالية.
- لما لا تكون هناك زيادة سنوية
بواقع ٢٪ بصفة دورية للقيمة
الاجبارية للسكن العادي
وخلافه ٤٪ للسكن المفروش
والفنادق والعيادات والمكاتب مع
العمل بالقوانين والقرارات
الصادرة بشأن تنظيم العلاقة
بين الملاك والمستاجرين.

المبحث الثالث

الطعن على تقديرات

القيمة الاجبارية

(٨م): للمكلف باداء الضريبة
الحق في طعن على تقسيم
القيمة الاجبارية للمقار أو جزء
منه خلال الستين يوماً التالية
لتاريخ الاعلان عن اتمام
التقديرات بالجريدة الرسمية
وذلك بطلب يسلم لمديرية
الضرائب المقارية بايصال أو
بكتاب موصى عليه يرسل إلى
المديرية مصحوباً بقسيمة دالة
على أداء مبلغ خمسين جنيهاً
ومديريات الضرائب المقارية

بالمحافظات الطمن على هذه التقديرات في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا رأت ان تقدير القيمة الايجارية للعقار أو جزء منه أقل من القيمة الحقيقية وذلك بذاكرة يقدمها مدير مديرية الضرائب العقارية إلى الوزير أو من يفوضه .

- لم يختلف نص المشروع مع النص المطبق حالياً في حفظ حق المكلف باداء الضريبة والدولة في الطمن على تقديرات القيمة الايجارية بتقديم طلب خلال ستين يوماً من تاريخ الإعلان عن اتمام التقديرات على أن يسدد المكلف باداء الضريبة مبلغاً نقدياً بقيمة الخمسين جنيهاً لنظر طلبه .

(م ٩): تفصل في الطمن لجنة تسمى (لجنة الطمن) تشكل بقرار من الوزير في كل محافظة برئاسة أحد ذوي الخبرة في مجال الضرائب العقارية يرشحه رئيس مصلحة الضرائب العقارية وعضوية أحد العاملين بجهة ربط وتحصيل الضريبة وممثل لوزارة المالية وأحد العاملين بالوحدة المحلية الواقع في دائرتها العقار وممثل لوزارة الاسكان واثنين من المكلفين باداء الضريبة يختارهما المحافظ المختص .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور خمسة اعضاء على

الأقل من بينهم الرئيس وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية اصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، ويجب أن تصدر اللجنة قرارها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطمن ويكون نهائياً .

- قد روعى في النص المشروع المقترح أن يكون تشكيل لجنة الطمن بقرار من الوزير في كل محافظة وأن يكون اعضاءها من ذوي الخبرة في مجال الضرائب العقارية حتى تتناسب قدرتهم مع الاختصاصات المكلفين بها ولا تكون قرارات هذه اللجنة صحيحة إلا بحضور خمسة من الاعضاء من بينهم رئيس اللجنة وتصدر قرارها في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطمن ويكون قرارها نهائياً .

المبحث الرابع الاعفاءات

(م ١٠): تعفى من الضريبة:

أ- الأبنية المملوكة للجمعيات الخيرية المسجلة وفقاً للقانون والمخصصة لمكاتب ادارتها أو لممارسة الاغراض التي انشئت من أجلها وغير مستغلة لأغراض تجارية .

ب- العقارات التي تقل قيمتها الايجارية السنوية عن ستمائة جنيه بشرط إلا تزيد القيمة الايجارية

لجملة عقارات المكلف باداء الضريبة على هذا المبلغ على أن يخضع ما زاد عليه للضريبة .

- ويلتزم كل مكلف باداء الضريبة عن عقار أو جزء من عقار يقع في نطاق مأمورية ضرائب عقارية، ومكلف في ذات الوقت باداء الضريبة عن عقار أو جزء من عقار يقع في نطاق مأمورية أخرى بأن يقدم اقراراً كتابياً بذلك للمأمورية المختصة .

ج- الأحواش والمباني الواقعة في منطقة الجبانات بشرط عدم استخدامها للسكن المستمر

د- أبنية مراكز الشباب الرياضية المنشأة وفقاً للقانون .

هـ- العقارات المملوكة للجهات الحكومية الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل فإذا لم يكن للضريبة مثيل في أي من الدول الأجنبية جاز لوزير المالية بعد رأى وزير الخارجية اعفاء العقارات المملوكة لها من الضريبة .

نجد أن نص المشروع المقترح بالاعفاء قد اتفق مع نص القانون الحالي في بعض الامور واختلف معه في الأخرى الآتية:

١- اتفقا في ان العقارات التي تقل القيمة الايجارية بها عن ستمائة جنيه تعفى أما

المادة ٢٥ المشار إليها بالمشروع وعلى اللجنة اصدار قرارها في الطعن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ويكون قرارها نهائياً.

هذه المادة تنظر في الطلب من حيث الرفع أو عدمه وهي تشترك مع نص القانون الحالي في ذلك إلا أنها تختلف معه في أن طلب الرفع يمكن أن يقدم من موظف مسئول أو بناء على معانة لجنة الحصر والتقدير.

(١٤م): إذا زالت عن عقار اسباب الرفع وجب على المكلف بادائها أن يخطر مأمورية الضرائب العقارية المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ زوال سبب الرفع لاعادة ربط الضريبة التي كانت مفروضة قبل الرفع وذلك اعتباراً من أول السنة التالية للسنة التي زاله فيها سبب الرفع وحتى نهاية المدة المقررة للتقدير.

وقد راعى مشروع القانون الجديد هذه الجزئية وتعرض صراحة للمكلف بإداء الضريبة.

(٢٠م): تستحق الضريبة في الأول من يناير من كل عام؟

وهي بداية السنة التحضيرية وقد وردت بالقانون الحالي فلا اختلاف في ميعاد استحقاق الضريبة من كل عام وذلك تحقيقاً لنوع من العدالة الضريبية بالنسبة لموعد المطالبة

اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب وحتى التاريخ الذي يزول فيه الرفع، ولا يقبل طلب الرفع إلا إذا كان مصحوباً بقسيمة دالة على أداء خمسين جنيهاً وآخر قسط مستحق من الضريبة وقت تقديم الطلب.

أن نص المشروع الجديد لم يختلف عن نص الحالي في احوال رفع الضريبة من حيث سدد آخر قسط مستحق إلا أنه اشترط دفع مبلغ خمسين جنيهاً بإيصال مرفق بطلب الرفع وذلك لجسدية الطلب إلا أن المفترض أن طلب الرفع قد يكون بسبب خارج عن إرادة الممول ولا ذنب له في حدوثه.

باستمرار الخلو لمدد متتالية وبمساعدة اصحاب النفوس الضعيفة بالمأموريات أو المديرات وتكون كل الاجراءات سليمة وليس مسار شك فكان يجب أن يقنن ويشدد نص الفقرة (ب) بالنسبة للتخريب أو تهمد العقار وذلك بتحديد مدة معينة لعدم استمرار هذا العقار بهذا المظهر غير اللائق والذي يكون مرتباً للقمامة والحشرات ولا يزول سبب الرفع ابداً.

(١٣م): تتولى لجان الحصر والتقدير نظر والفصل في طلبات رفع الضريبة، ويجوز للطالب الطعن في قرار اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بالقرار وذلك امام لجنة الطعن المنصوص عليها في

القانون الحالي فيعفى أقل من ثمانية عشر جنيهاً ويخضع فيها ما زاد عن المبلغين للضريبة.

٢- وقد اختلفا في أن المشروع الجديد نص على أنه إذا كان المكلف بإداء الضريبة له عقار أو جزء من عقار يقع في نطاق مأمورية اخرى غير التكليف الاول فعليه أن يقدم إقراراً للمأمورية المختصة وذلك لعدم تكرار الاعفاء لأكثر من مرة لذات الشخص ولم يرد هذا النص في القانون الحالي.

المبحث الخامس

أحوال رفع الضريبة

(١١م): ترفع الضريبة في الاحوال الآتية:

أ- إذا اصبح العقار معقياً طبقاً للمادة السابقة من هذا القانون.

ب- إذا تهدم أو تخرب العقار كلياً أو جزئياً إلى درجة تحول دون الانتفاع بالعقار كله أو جزء منه.

ج- إذا أصبحت الارض الفضاء والمستقلة عن المقارات المبنية والفير مستقلة ويكون رفع الضريبة عن العقار كله أو جزء منه بحسب الأحوال.

(١٢م): ترفع الضريبة في الاحوال المنصوص عليها في المادة السابقة بناء على طلب من المكلف بإداء الضريبة وذلك

الفصل الثالث

اساليب التحصيل

(م ٢١): تحصل الضريبة على قسطين متساويين يستحق الأول حتى اليوم الأول من شهر يولييه. ويستحق الثاني في اليوم الأخير من شهر ديسمبر من ذات السنة ويجوز للممول سداد كامل الضريبة في ميعاد القسط الأول. وتقسط الضريبة التي يتأخر ربطها عن وقت استحقاقها بسبب الاجراءات على عدد من السنوات مماثل لعدد من سنوات التأخير على ألا يتجاوز مدة التقسيط خمس سنوات وذلك في الحالتين الآتيتين:

أ- الضريبة المستحقة على الاراضى الزراعية المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة عند التصرف فيها للأفراد أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة.

ب- الزيادة في الضريبة الناتجة عن اعادة تقدير طبقاً للمادة (٥) من هذا القانون.

- نجد أن هذا النص لا يختلف عن سابقه بالقانون الحالي من التيسير على صغار ممولى ضريبة الأطنان الزراعية وكذا في حالة مطالبته بضريبة أطنان بأثر رجعى نظراً لتأخر الاجراءات الادارية فيكون لهذا الممول حق تيسير في السداد

الذي لا دخل له به.

وأن مطالبته بسداد كامل المتأخر فيه أرهاق له مقررأ مبدأ التقسيط على عدد مماثل لعدد سنوات التأخير بحد اقصى خمس سنوات وكما هو مشار اليه في الحالتين المنصوص عليهم بالمادة.

(م ٢٢): يكون المستأجرون مسئولين بالتضامن عن أداء الضريبة مع المكلفين بادائها وذلك بمقدار الاجرة المستحقة عليهم وبعد اخطارهم بذلك بخطاب موصى عليه يعلم الوصول وتعتبر قسائم تحصيل الضريبة وملحقاتها التي تسلم اليهم بمثابة ايصال من المكلف بأداء الضريبة في حدود ما تم تحصيله وبمثابة ايصال من المكلف باستيفاء اجره ما آداء المستاجر.

هذا النص مستحدث لم يرد بالقانون الحالي وقد أكد مشروع القانون الجديد على التضامن للمستأجرين مع المكلفين عند آداء الضريبة المستحقة في حدود الاجرة المستحقة عليهم.

(م ٢٣): يتبع في تحصيل الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون ٢٠٨ (١٩٥٥) بشأن الحجز الادارى ودون الإخلال باتخاذ إجراءات تحصيلها بطريق الحجز القضائى طبقاً لقانون المرافعات

المدنية والتجارية.

هذا النص لم يرد بالقانون الحالي والذي أكد على اتباع اجراءات الحجز الإدارى في تحصيل الضريبة بما لها من امتياز يمنح الدولة حق التقدم والتتبع لتحصيل الضريبة على باقى الدائنين ودون أخلال باجراءات التحصيل بطريق الحجز القضائى باعتبار أن الحجز الادارى يستمد القصور الوارد به من قانون الحجز القضائى.

(م ٢٤): يستحق مقابل التأخير على ما لا يتم آداؤه من الضريبة وفقاً لهذا القانون وذلك اعتباراً من أول يناير التالى للسنة المستحقة عنها الضريبة وحسب مقابل التأخير على أساس سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى في الأول من يناير السابق على ذلك التاريخ مضاف اليه ٢٪ مع استبعاد كسور الشهر والجنيه ولا يترتب على الطعن أو الالتجاء إلى القضاء وقف استحقاق هذا المقابل ويعامل مقابل التأخير على المبالغ المتأخرة معاملة دين الضريبة.

الفصل الرابع

امتياز وتقدم الضريبة

(م ١٧): للخرزاة العامة فيما يخص بتحصيل الضريبة حقى الامتياز على: ١- الاراضى المستحقة عليها

الممول برد جميع المبالغ التي خصمت منه بغير حق مع حرمانه من مزايا القانون لمدة خمس سنوات ولكن النص المستحدث عالج نفس المخالفة بالآتي:

- ١- غرامة لا تقل عن ٢٠٠ ولا تجاوز ٢٠٠٠ جنيه في حالة تقديم بيانات غير صحيحة
- ٢- أما في حالة العود إلى ارتكاب ذات المخالفة فتضاعف الغرامة المنصوص عليها أى تكون من ٤٠٠ - ٤٠٠٠ جنيه وذلك في خلال ثلاث سناوات من ارتكاب المخالفة.

(٤٢م):

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر، يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه بالإضافة إلى تعويض يعادل مثلى الضريبة التي لم يتم ادائها كل ممول خالف أحكام هذا القانون بقصد التهرب من اداء الضريبة المستحقة عليه.

(٤٤م):

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عن الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة أو اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق فيها إلا بناء على طلب كتابي

حق الدولة في المطالبة في الضرائب يسقط بالتقادم بمضى خمس سنوات من نهاية السنة التي تستحق عنها الضريبة أن حق الممول في استرداد ما دفعه بغير حق فيسقط بالتقادم بمضى ثلاث سنوات من يوم دفعها إلا إذا ظهر الحق في طلب الرد بعد اجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بتحصيل ضريبة التقادم من تاريخ اخطار الممول بحقه في الرد بكتاب موصى عليه بعلم الوصول.

الفصل الخامس

العقوبات

(٤٢م):

يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه كل من امتنع عن تقديم الاقرار المنصوص عليه في هذا القانون أو قدمه متضمناً بيانات غير صحيحة تؤثر بما لا يجاوز ١٠٪ من دين الضريبة.

وفي جميع الاحوال تضاعف الغرامة المنصوص عليها في حالة العود إلى ارتكاب ذات المخالفة خلال ثلاث سنوات.

- هذا النص الوارد بالمشروع قد تشدد عما سبقه بالقانون الحالي والذي اقتصر على فرض غرامة مساوية للمبلغ الذي اراد التهرب منه بغير حق ولكن إذا وقع الاعفاء فعلاً ألزم

وثمارها ومحصولاتها والمنقولات والمواشى التابعة لهذه الارض وعلى جميع أموال المدين المكلف بدائها.

- لا يختلف هذا النص عما سبقه بالقانون الحالي والذي جاء فيه حق الامتياز تأكيداً لنص المادة ١١٢٩ من القانون المدني بان قيمة الضريبة للأطيان الزراعية المستحقة في ذمة الممولين تعتبر من الديون الممتازة.

تقادم الضريبة

أن المشروع المقترح لقانون الضرائب العقارية الجديد لم يتضمن نصاً خاصاً بالتقادم الضريبي لضريبة الأطيان الزراعية والعقارات المبنية كما لم يتضمن نصاً خاصاً بمدة التقادم المقسط لحق الممول في استرداد ما دفعه بدون وجه حق فإن الامر يقتضى الرجوع إلى القواعد العامة بشأن التقادم الضريبي كما حددته المادة ٢/٣٧٧ مدنى والمادة ٢ من القانون ٦٤٦ (١٩٥٢) الخاص بالتقادم.

وأنه بالقانون الحالي قد تم اخذ النصوص المدنية في تطبيق تقادم الضريبة لعدم ورود هذا الامر بالقوانين العقارية الحالية. ولقد نصت هذه المادة على أن

مع وزير المالية إلا أن هذا النص مطبقاً في قانون ضريبة الملاهي بضرورة توافر صفة ماموري الضبط القضائي لمفتشي ضريبة الملاهي إلا أن تطبيقه بالنسبة لمأموري الضرائب عموماً يعطى قيمة ومستوى أفضل للمأمور حتى يقوم بعمله على أكمل وجه ممكن.

الباب الثاني

دراسة لبعض الأحكام

الواردة في مشروع قانون

الضرائب العقارية الجديد؛

■ باستعراض ايجابيات مشروع القانون الجديد في مقارنة بينه وبين المواد المطبقة حالياً فنجد أنه قد قضى على معظم السلبيات الموجودة في ظل القانون الحالي الذي لم يحقق العدالة للجميع بالإضافة إلى أن نسبة المقارنات التي كانت تخضع للضريبة لا تتعدى ٢٠ وبالتالي فالإيرادات التي تتخذ كأساس لفرض الضريبة لا علاقة لها بحقيقة إيرادات الأرضى والمقارنات مما أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين الإيرادات الخاضعة للضريبة والإيرادات الحقيقية.

■ أن مشروع القانون الجديد في بعض مواده يربط بين قانون الضرائب على الدخل وقانون

ينوب عنه في تلك الجرائم ولكن أشتراط النص أن يقوم المخالف بسداد الضريبة المستحقة عليه ومقابل التأخير والتعويض الذي يعادل مثلى الضريبة.

فما أصبح الذي يقوم بتحريك الدعوى والتصلال ووقف اجراءتها من سلطة الوزير فقط أو من ينوب عنه وذلك حتى توحّد القواعد المتبعة بهذا الشأن على مستوى الجمهورية ولا تكون هناك فرصة للأهواء الشخصية.

(م ٤٦):

يكون للعاملين في مجال تطبيق احكام هذا القانون الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية، بصفة ماموري الضبط القضائي فيما يتعلق باثبات ما يقع مخالفات لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الأخرى الصادرة تطبيقاً له واتخاذ الاجراءات المقررة في هذا الشأن.

أن هذا النص مستحدث بالنسبة للضريبة العقارية لكل من المبانى والأطيان الزراعية من منح العاملين في مجال تطبيق أحكام كلاً من الضريبتين بصفة مأموري الضبط القضائي والتي تتم بقرار من وزير العدل بالاتفاق

من الوزير أو من يفوضه. أن المشروع الجديد اقتصر حق رفع الدعوى عن تلك الجرائم على الوزير أو من يفوضه وذلك لعدم الاساءة في استخدام هذا الاسلوب من العقاب فالذى يقوم بتحريك الدعوى الوزير أو من يفوضه في هذا الامر.

- إلا ان القانون الحالي الوزير يتدخل فقط في الاحوال الآتية. - التظلم من القرار القاضى برد جميع المبالغ التي خصمت بدون وجه حق أو فرض الغرامة والذي يفصل فيه وكذلك بالنسبة لاعفاء الممول من الغرامة.

(م ٤٥):

لوزير أو من يفوضه التصلال في الجرائم المشار اليها في أى حالة تكون عليها الدعوى ولو بعد صدور حكم بات فيها وذلك مقابل اداء مبالغ الضريبة المستحقة ومقابل التأخير المقرر في المادة ٤٠ من هذا القانون بالإضافة إلى التعويض المنصوص عليه في المادة ٤٢ ويترتب على التصلال انقضاء الدعوى الجنائية والآثار المترتبة عليها وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة اذا تم التصلال أثناء تنفيذها.

- استحدث المشروع الجديد للضرائب العقارية هذا النص بان يكون التصلال للوزير أو من

المراجع

١- قوانين

- القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالضريبة على الأقطان الزراعية (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ٢٠٠٢- القاهرة).

- القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ٢٠٠٢ - القاهرة).

- مرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ايجار الاراضى الزراعية (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ٢٠٠٢- القاهرة).

٢- الكتب :

- دكتور/ حامد عبد المجيد دراز (الضرائب العقارية والتنمية الاقتصادية مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٩).

- دكتور/ زين العابدين ناصر (النظام الضريبي المصري) دار النهضة العربية.

٣- المؤتمرات :

المؤتمر الضريبي الخامس- متطلبات الإصلاح الضريبي الشامل في مصر دار الدفاع الجوي- القاهرة لسنة ٢٠٠٤

والعقارات كالية مستحدثة للطن لنظر المنازعات ويصدر بتشكيلها قرار من وزير المالية في كل محافظة ولم يمنع المكلف باداء الضريبة أمام القضاء الإدارى.

■ أن معظم الملكية العقارية في مصر غير محصورة وتتم من خلال عقود عرفية وعقود مبادلات وبالتالي يصعب تحديد من يقع عليه عبء الضريبة وكان من الأجدى أن يسير مشروع قانون السجل المينى جانباً إلى جنب مع مشروع القانون الجديد للضرائب العقارية.

لانه بدون السجل المينى لا نستطيع تحديد الشخص المكلف باداء الضريبة فلا بد من تعاون بين مصلحة المساحة والشهر العقارى والحكم المحلى إلا أنه يمكن الاستعانة بالمدون بيانات الاستثمار ١٣٧ ض.غ.والتي تمأل من واقع سجل ١، ٢٥ مساحة وذلك لمعرفة كل اسم بالمساحة التى يضع يده عليها بالحوض واسم الملزم باداء الضريبة مع مطابقة المحصور من الارض بكل حوض على اجمالى مساحة الحوض ويحرر بناء على هذه البيانات كشف ربط ويتم التحصيل من المالك او الحائز.

الضريبة العقارية فى تحديد الإيراد الخاضع للضريبة على الثروة العقارية بأسلوب واحد هو أن القيمة الايجارية التى تتخذ كأساس لوعاء الضريبة يتم تحديدها على ضوء نتائج التقدير العام الذى يتم كل خمس سنوات للأطيان الزراعية والعقارات المبنية وذلك بعدم تحميل الممولين للاعباء الاضافية الناتجة عن تقدير القيمة الايجارية وفقاً للقيمة السوقية للأرض والعقار بصورة مباشرة.

■ المشروع المقترح نص على أساليب التحصيل بالنسبة للأطيان الزراعية فاصبح على قسطين سنوياً وليس حسب المواسم الزراعية كما هو مطبق حالياً أما بالنسبة لتحصيل العقارات المبنية فقد استحدث القسانون تضامن المالك والمستأجر فى اداء الضريبة واعطى للمصلحة الحق فى الحجز الإدارى والحجز القضائى باعتبار أن دين الضريبة العقارية دين مميز على كل الديون المكلف بها وأن له حق التقدم والتتبع فى أى يد يكون.

■ سمح مشروع القانون بالطن فى تقديرات لجان التقدير للقيمة الايجارية للاراضى

الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس

Cotton And Textile Industries Holding Company

إدارة الدعاية والإعلان والمعارض



وزارة الاستثمار

الشركة القابضة للقطن

والغزل والنسيج

تقدم



أفضل أنواع

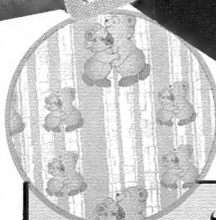
* المفروشات

* الكوفرات

* أطقم السرير

* الملابس القطنية

الحريم والأطفال



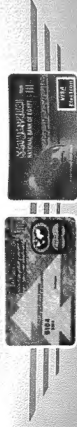
٨ شارع الطاهر - عابدين - القوالة - الدور السادس

ت ٢٩٥٣٤٤٦ - ٢٩٥٣٤٤٧ - فاكس ٢٩٥٣٤٤٦

بطاقة الأهلي للمرتبات من

البنك الأهلي المصري

- تصدر للعاملين مباشرة دون الحاجة الى فتح حسابات جارية بالسروك البنك
- تصدر البطاقة وقدره محدودا
- تتيح السحب النقدي من خلال شبكة الصراف الآلي للبنك المنتشرة داخل
- فروع وخارجها بجميع أنحاء الجمهورية بدون أى مصاريف أو عمولات
- تتيح للعاملين الحصول على رواتبهم ومستحقاتهم في الحال
- في ذات يوم صرف المرتبات
- الشراء من المنشآت التجارية والخدمات التي تقبل بطاقات الدفع الإلكترونية
- والاستفادة من جميع المزايا المقدمة من التجار المتعاملين مع مصرفنا
- دفع المرتبات للعاملين خارج مواقع الشركة الرئيسة
- تقبل مصاريف وتسييط إجراءات عملية صرف المرتبات



البنك الأهلي المصري
الأقرب إليك

الأمن - الأمن - الأمن : الأهلي - الأهلي - الأهلي
0٧٦٠٧٧ : الأهلي - الأهلي - الأهلي

الأمن - الأمن - الأمن : الأهلي - الأهلي - الأهلي
الأمن - الأمن - الأمن : الأهلي - الأهلي - الأهلي

شركة مصر / إيران للفلز والنسج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميراتكس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع (٥٤,٢٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالتالي:-

٥١% للجانب المصري ويمثله:

١ - شركة القابضة للقطن والفلز والنسيج والملابس. ٢ - بنك الاستثمار القومي.

٤٩% للجانب الإيراني ويمثلها

الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية.

• الأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من
نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزي مسرح وممشط، مفرد ومزوي، يرم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحمر
على كوندزو شلل.

• قد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.

• يقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

• مصنع الفلز الرفيع:-

الطاقة = ٧٢٦٥٦ مردن

الإنتاج = ٢٦٠٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٣ إنجليزي

• مصنع الفلز السميك:-

الطاقة = ٣٢٠٠ روتر

الإنتاج = ٢٥٠٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٢ إنجليزي

• مصنع الغزل المتوسط:-

الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن

الإنتاج = ٥٢٥٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٣١ إنجليزي

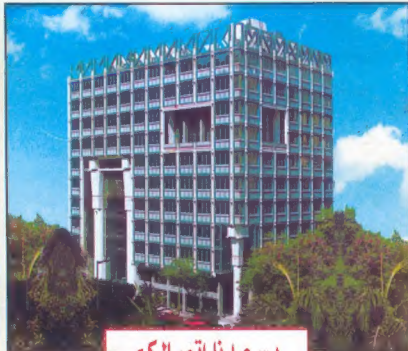
• تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق
أوروبا الغربية (ألمانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا) ودول شرق آسيا
(اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٢٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من (٢٨ مليون جنيه)



شركة المهندسين للنائمين

إنطلاقاً من الإقتصادية تتطلب المزيد من الحماية التأمينية الشاملة
والمكاملة للأفراد والمنشآت ويشرفنا أن نكون في خدمتكم



يسعدنا إتصالكم

المركز الرئيسي : ٣ ميدان المساحة بالدقي

تليفونات: ٢٢٦٨١٠١ - وحتى ٢٢٦٨١٠٧

فاكس: ٢٢٥٢٦٩٧ - ٢٢٦١٢٦٥

Website: www.mohades-ins.com E-mail: mohad@mist-net.com
www.investment.gov.eg